The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

كانون الثاني 2021 م - 1442 هـ | العدد 19 — جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

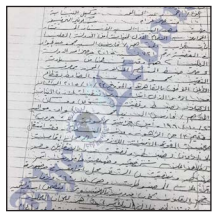

كيف خطط الإخوان لاستهداف الاستثمارات الإماراتية والسعودية

الصفحة: 2-3

2020 عام للصداع والإشكالات التي تسببها تركيا

الصفحة: 4

أردوغان يبحث عن ضالته لدى الكاظمي

الصفحة: 06

نظام الملالي في إيران.. قمع وإعدامات لا تنتهي

الصفحة: 14

بيدرسون يتراجع عن «العدالة التصالحية» بعد رفض السوريين لها

المبعوث الأممي لسوريا غير بيدرسون

فرض المبعوث الأممي لسوريا «غير بيدرسون» مصطلح "العدالة" التصالحية"، أو "RESTORATIVE JUSTICE"، على وفد المجتمع المدني، والذي فرضه أساساً كوفد مفاوض إلى جانب وفدي المعارضة والنظام.

الأمر الذي دعا عدداً منهم إلى استنكار المصطلح ومطالبة الأمم المتحدة في توخّي الدقّة لناحية استخدام المصطلحات، حيث أكّد أعضاء الوفد المعارض أنّه لم يرد على لسان أي منهم، وإنما استخدموا مصطلح "العدالة التعويضية" "COMPENSATORY JUSTICE".

وأشار ستة من أعضاء «المجتمع المدني» إلى استخدام مصطلح «العدالة التعويضية»، بغية التأكيد على حق اللاجئين باسترداد ممتلكاتهم العقارية، التي حرموا منها بطرق تعسفية وغير قانونية.

بالمقابل، تراجع المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسن عن استخدامه مصطلح «العدالة التصالحية» في خطابه الأخير أمام مجلس الأمن، بعد انتقادات واسعة من معارضين ونشطاء سوريين.

وكان قد أثار المصطلح حالة استياء بين قطاعات سياسية واسعة من المعارضة السورية ولاسيما عقب نفي أعضاء من قائمة «المجتمع المدني» في بيان استخدام مصطلح «العدالة التصالحية»، خلال نقاشاتها مع المبعوث الأممي.

حيث تحدث نشطاء سوريين عن إمكانية تواطؤ الأطراف المتفاوضة مع بيدرسون في التوافق على استخدام المصطلح، مؤكدين على أنه «عادة ما يُقدم ممثل الأمين العام إحاطته لمجلس الأمن، استناداً الى توافقات حصلت تحت الطاولة بين الأطراف الداخلين المتفاوضة».

مليشيات عراقية للكاظمي

لن تحميك الاستخبارات الأميركية

هدّدت عناصر موالية لميليشيات «عصائب أهل الحق»، في مقطع فيديو، رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي»، مؤكّدين أنهم رهن إشارة زعيم ميليشيا العصائب، «قيس الخزعلي».

وكانت قد أمهلت الميليشيات الموالية لإيران، الحكومة العراقية (48 ساعة)، للإفراج عن المعتقل المتهم بإطلاق الصواريخ، حسام الزيرجاوي، داعيةً الكاظمي لعدم «اختبار» صبرها.

وأفادت مصادر أمنية أن المعتقل «الزيرجاوي»، هو قيادي في مليشيا العصائب، ويخضع لتحقيق أمني شديد، وأن اعترافاتٍ مهمة قد كشف عنها المتهم أثناء التحقيق معه، قد تدين آخرين في العصائب.

وتأتي هذه التهديدات التي أطلقتها المليشيات، بعد تأكيد الكاظمي أن «أمن العراق أمانة في أعناقنا، ولن نخضع لمغامرات أو اجتهادات».

بدوره، قال المتحدث باسم الكتائب حزب الله العراقي، أبو علي العسكري، في تغريدة على تويتر، إن «المنطقة تغلي على صفيح ساخن، وان احتمال نشوب حرب شاملة قائم، وهو مايستدعي ضبط النفس لتضييع الفرصة على (العدو) بأن لا نكون الطرف البادئ لها».

وفي تهديد مباشر ووصفه بالغادر، قالت الميليشيات في تغريدة إن «الوقت مناسب جداً لتقطيع أذني» الكاظمي، وتابعت «لن تحميك الاستخبارات الأميركية».

من جهته قال الكاظمي، في تغريدة على تويتر، «عملنا بصمت وهدوء على إعادة ثقة الشعب والأجهزة الأمنية والجيش بالدولة، بعد أن اهتزّت بفعل مغامرات الخارجين على القانون».

وتابع «طالبنا بالتهدئة لمنع زجّ بلادنا في مغامرة عبثية أخرى، ولكننا مستعدون للمواجهة الحاسمة إذا اقتضى الأمر».

وزير الدفاع التركي يهدد الجيش الليبي ويصفه بـ"هدف مشروع"

هدّد قائد الجيش الليبي «خليفة حفتر» بالعودة لاستعمال السلاح، في حال عدم خروج الأتراك من ليبيا، «واستمرارهم في تدنيس أرض البلاد، وإرسال الأسلحة والمرتزقة لإعلان الحرب على الليبيين».

وأكّد أن لا خيار أمام العدو التركي المحتل إلا أن يغادر سلماً وطوعاً، أو بقوة السلاح والإرادة القوية، ولا خيار أمام الليبيين إلا بالتكاتف مع قوات الجيش لتحرير الأراضي الليبية من العدو التركي.

بالمقابل، حذّر وزير الدفاع التركي، «خلوصي أكار»، من أن بلاده ستعتبر قوات قائد الجيش الليبي «خليفة حفتر» وأنصاره في ليبيا «أهدافاً مشروعة»، إذا ما حاولوا مهاجمة القوات التركية في المنطقة.

تهديد الوزير التركي جاء بعد ساعات من زيارة قام بها إلى طرابلس، واعتبرتها الحكومة الليبية المؤقتة بمثابة قرع لطبول الحرب. من جانبه، ندّد الجيش الوطني الليبي بزيارة وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، إلى ليبيا واعتبرها رسالة طمأنة تبعثها أنقرة لحكومة الوفاق وللإخوان، تفيد بوقوفها خلفهم في المرحلة القادمة.

وفي السياق، وصل وفد مصري أمني وسياسي، إلى العاصمة الليبية طرابلس في زيارة غير معلنة مسبقاً، يضمّ نائب رئيس جهاز المخابرات العامة ومساعد وزير الخارجية وعددا من المسؤولين في الحكومة المصرية.

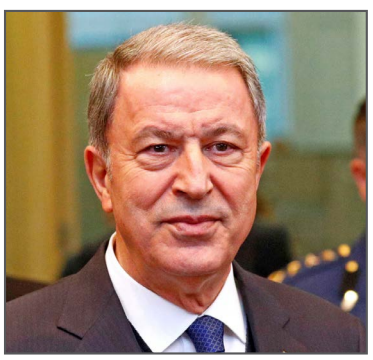

خلوصي أكار

بالوثائق.. كيف خططت جماعة الإخوان لاستهداف الاستثمارات الإماراتية والسعودية في مصر؟

رشا عمار

يوماً تلو الآخر تتكشف تفاصيل جديدة صادمة في مخطط الإرهاب الإخواني المتفشي في المنطقة منذ سنوات، والذي بلغ ذروته على مدار العقد الماضي، وفي ثلاثة حلقات تكشف «ليفانت» بالوثائق والمعلومات، عن ثلاثة محاور رئيسية لعبت عليها الجماعة خلال السنوات الماضية لتحقيق مخططاتها بمساعدة دول وقوى إقليمية، وترسم خريطة تحرك التنظيم في مربع الفوضى، الأول؛ هو محاولة الوقيعة بين مصر وجميع القوى الإقليمية التي دعمت ثورة 30 حزيران/يونيو وفي مقدمتها الإمارات والسعودية، والثاني؛ يشمل ملف كامل عما أسمته الجماعة مخطط «الإنهاك والإرباك» في الداخل المصري، وعملت على تحقيقه باستخدام الإرهاب شرق البلاد وغربها، والثالث؛ يكشف معلومات جديدة حول عمليات التدفق المالي للتنظيم والشركات المستخدمة في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

آلة الإرهاب الإخوانية سلّطت نيرانها صوب مصر وحلفاءها، إبان الثورة الشعبية في 30 حزيران/يونيو والتي نجحت في إسقاط الجماعة عن الحكم، وكشفت الكثير من المخططات التي استهدفت مؤسسات الدولة المصرية، وكذلك جميع من ساند الثورة الشعبية في الداخل والخارج، لأن الجماعة قررت أن تعاقب كل من وقف ضد مشروعها، بخطط محكمة لاتزال ملامح بعضها يتكشف لنا يوماً تلو الآخر.

وتكشف «ليفانت « في هذا التقرير عن أخطر أخطر المخططات الإخوانية التي استهدفت مصر والسعودية والإمارات في الداخل المصري، وتنفرد بنشر وثيقة قضائية مصرية، ضمن مجموعة من الوثائق حصلت عليها «ليفانت» وسيتم نشرها تباعًا، ترسم خرائط استهداف التنظيم الإخواني المُصنف إرهابياً لعدة مؤسسات اقتصادية ودبلوماسية عربية داخل مصر في عام 2014.

حيث تكشف الوثيقة القضائية، وهي أحد أوراق القضية رقم (721 لسنة 2015، حصر أمن دولة عليا)، والمتهم فيها عدد من قيادات الجماعة في مقدمتهم «إمبراطور» الاقتصاد الإخواني حسن مالك، إن جماعة الإخوان كانت تخطط لاستهداف عدة مؤسسات اقتصادية وشركات ومكاتب سعودية وإماراتية وأمريكية في مصر عام 2014، من خلال استخدام اللجان النوعية المدرّبة على حمل السلاح واستهداف الأشخاص والمؤسسات.

البداية من اسطنبول 2013

قال مصدر أمني مصري لـ«ليفانت» إن بلاده نجحت في إحباط محاولة الجماعة لضرب مؤسسات اقتصادية عربية تعمل داخل مصر بالتزامن مع تنفيذ مخططات للفوضى بعد إسقاطها عن الحكم في عام 2014، بفضل عدة ضربات استباقية نفذتها القوات الأمنية، واستهدفت مجموعة من رجال الأعمال والقيادات الفاعلة داخل التنظيم، كانوا على تواصل مع قيادات الجماعة الهاربين في تركيا وعملوا على تنفيذ مخطط للفوضى نتج عن اجتماع للتنظيم الدولي عقد نهاية 2013 في اسطنبول، لمناقشة السقوط في مصر وبحث آليات التعامل معه.

وأكد المصدر إن بلاده قدمت معلومات لعدة دول خليجية على مدار السنوات الماضية، تفيد بتواصل عدد من قيادات الجماعة المقيمين على أراضيها مع عناصر التنظيم في مصر وتركيا، والعمل على تنفيذ مخططات تضر بمصالح تلك الدول وتعمل على إثارة شعوبها، مؤكداً أن تنسيقاً على مستوى مخابراتي تم بين مصر والدول العربية لضبط هؤلاء العناصر وتسليمهم وإحباط مخططهم، مشيراً إلى أن جزء من هذا المخطط كان يستهدف الوقيعة بين مصر والدول الإقليمية التي قدمت لها دعماً ما بعد ثورة 30 حزيران/يونيو.

سري للغاية..

تشير الوثائق على أن خريطة استهداف الشركات العربية عُثر عليها بمنزل أحد قيادات الإخوان مع مجموعة من الأوراق شديدة الخطورة، أبرزها مذكرة تشرح تفاصيل خطة التنظيم للعمل خلال ثلاثة أشهر في كافة المحافظات المصرية، باستخدام اللجان النوعية والفرق المُسلّحة المنبثقة عن الجماعة، والممولة خارجياً (في إشارة لتركيا)، ومرفق بالخطة مذكرة توضيحية تشمل عناوين مقرات مجموعة كبيرة من الشركات الإماراتية والسعودية والأمريكية في مصر، ومعها مجموعة خرائط لخطوط الغاز التي تمر في شمال سيناء، والتي شهدت عدة وقائع تفجير خلال الفترة ما بين 2011 وإلى 2014، كان أخطرها فترة حكم

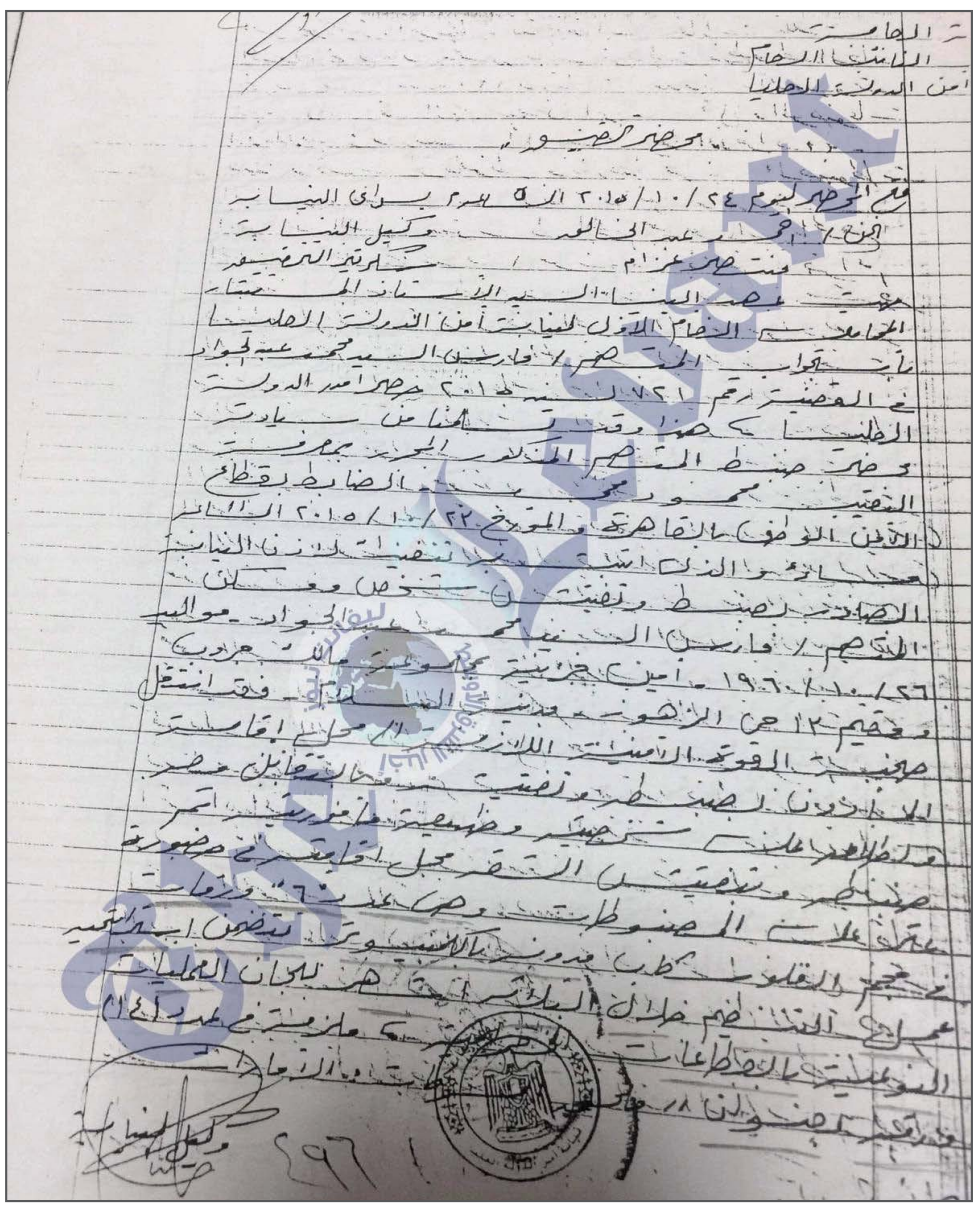

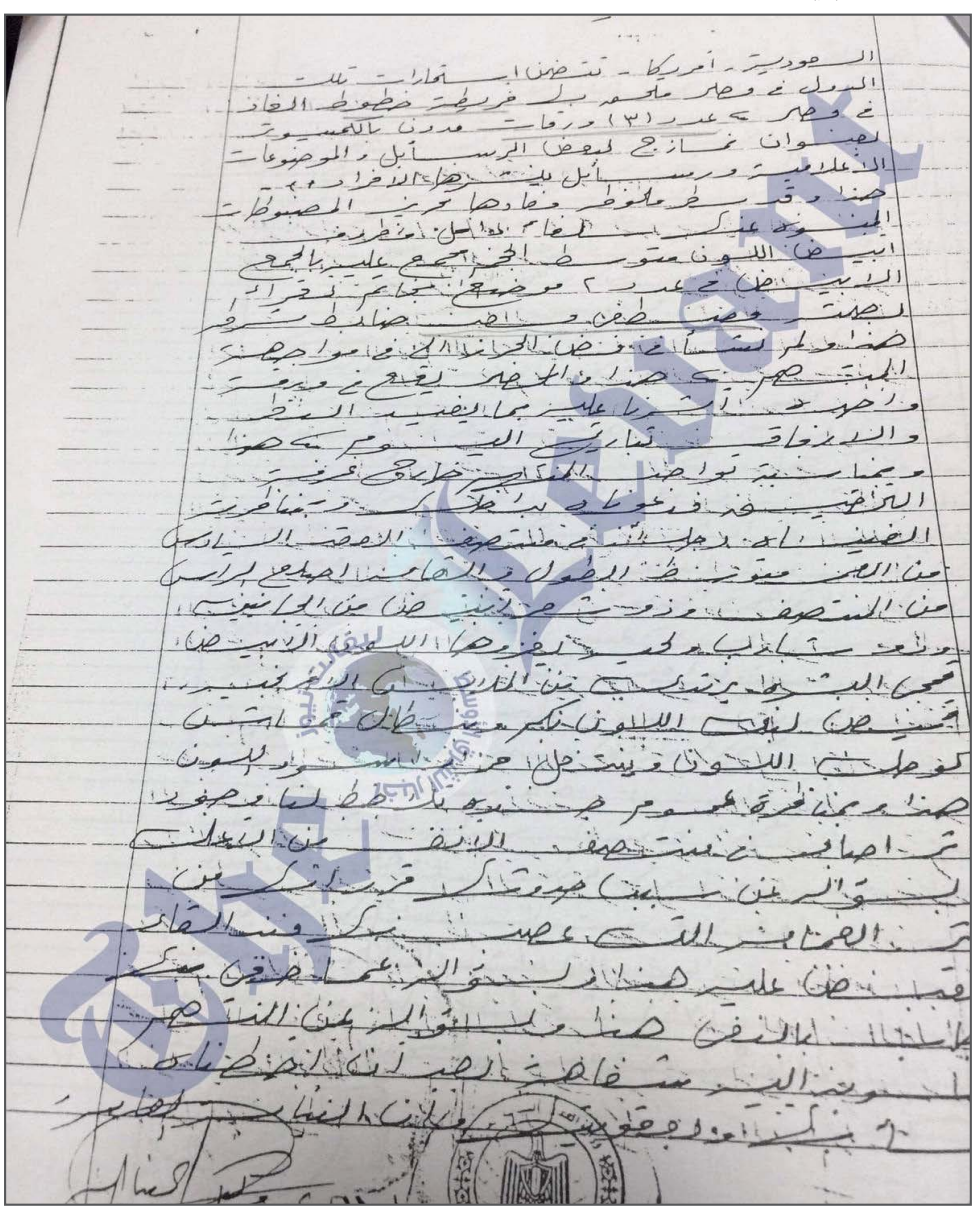

متهمون من حركة الأخوان في مصر أثناء احدى جلسات المحاكمة

الرئيس الإخواني محمد مرسي.

ووفقاً لنص التحقيقات في القضية (رقم 721 لسنة 2015) فإن قوات الأمن المصرية عثرت على أوراق شديدة الخطورة بمنزل القيادي الإخواني فارس عبد الجواد، وهو أحد كبار الموظفين بمجموعة مالك جروب المملوكة لرجال الأعمال الإخواني والمحبوس على ذمة القضية ذاتها، حسن مالك، وتقول أوراق التحقيقات إن الأوراق تشمل مخطط مكوّن من 6 أوراق، لعمل التنظيم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2014، لعمل اللجان النوعية، المكلفة بالعمليات المسلّحة داخل الجماعة، ومرفق معها ملف من (14) ورقة بعنوان «ملحق شركات الإمارات والسعودية وأمريكا»، حيث يشمل استثمارات وشركات تلك الدول في مصر، ومعها ملحق لخطوط الغاز في منطقة العريش بشمال سيناء، وبعض الأوراق الخاصة بطبيعة عمل اللجان الإعلامية داخل التنظيم.

وشهدت مصر منذ العام 2013 إرهاباً غير مسبوق، استهدف مؤسسات الدولة ورجال الجيش والشرطة والمدنين وبعض المؤسسات الاقتصادية الحكومية أو المملوكة لأشخاص أعلنوا عن دعمهم لثورة 30 حزيران/يونيو، وبالرغم من تمركز الهجمات الإرهابية في الحدود الشمالية والغربية للبلاد، وأهمها منطقة سيناء، إلا أن العناصر المسلّحة التابعة لتنظيم الإخوان استهدفت مناطق في قلب العاصمة منها مديرية أمن القاهرة، واغتيال النائب العام المصري الشهيد هشام بركات، ومسلسل طويل من الإرهاب الذي واجهه المصريون ثمناً لإسقاط الجماعة عن الحكم.

حركة مسلحة

وفقاً لمرصد الإرهاب التابع لملتقى «الحوار للتنمية وحقوق الإنسان» بمصر، أسست جماعة الإخوان الإرهابية 13 حركة مسلّحة، نفّذت عمليات إرهابية في مصر خلال الفترة من 2013 إلى 2019، وأبرزهم حركتي «حسم»، و«لواء الثورة» المدرجتين على قوائم الإرهاب التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية. ونجح الأمن المصري خلال السنوات الماضية من تحجيم الإرهاب وإحباط مخططات التنظيم الإرهابي خاصة بعد إطلاق العملية الشاملة سيناء 2018، التي نجحت في مواجهة العناصر الإرهابية بشمال ووسط سيناء وبمناطق أخرى في دلتا مصر والظهير الصحراوي، مما أدى لتراجع العمليات وخروج مصر من الدول العشر الأكثر تضرراً بالإرهاب وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي عام 2019.

الإمارات والسعودية.. التهمة دعم مصر

ويقول المفكر المصري المتخصص بالتنظيمات الإسلامية، «ثروت الخرباوي» إن «جماعة الإخوان سخّرت كافة لجانها وتنظيماتها المسلّحة لاستهداف مؤسسات الدولة المصرية بعد سقوطهم في عام 2013، وكذلك الأشخاص والدول التي دعمت موقف مصر، ونسقوا مع تنظيمات أخرى خارج الحدود المصرية، منها على سبيل المثال تنظيم داعش الإرهابي، بهدف التعاون على تنفيذ أجندة رسمها التنظيم الدولي للإخوان بدقة عقب السقوط، وهي أجندة انتقامية بامتياز».

ويوضح الخرباوي في تصريح لـ«ليفانت» إن «مصر أحبطت عدة مخططات لاستهداف مؤسسات حيوية ودبلوماسية في الأعوام التي تلت سقوط الإخوان، لأن الجماعة كانت تسعى لتنفيذ هدفين من خلال تلك الخطط، الأول؛ هو الانتقام من الدول التي ساعدت مصر وأعلنت دعمها لثورة الشعب في 30 حزيران/يونيو وكان أبرزها الإمارات والسعودية، والثاني؛ هو توريط الدولة المصرية، وإحداث وقيعة بينها وبين الدول الأصدقاء في محيطها الإقليمي.

ويؤكد الخرباوي، إن «مخطط الجماعة فشل بسبب يقظة الأجهزة الأمنية داخل البلاد، وكذلك وعي الشعب المصري بحقيقة مخططاتهم، وزيف شعاراتهم، ولكن لاتزال وسائل الإعلام الإخوانية، وكذلك الكتائب الالكترونية في العالم الافتراضي، تحاول بشتى الطرق استغلال المواقف المختلفة لبث الشائعات بالداخل المصري، وإثارة الضغائن والفتن بين المصريين وأشقائهم العرب، مشدداً على أنه مخطط مفضوح وبات مكشوف لدى الجميع ولن يزيد التنظيم إلا مزيداً من السقوط والعزلة والكراهية.

استثمارات بمليارات الدولارات رغم إرهاب الإخوان

في عام 2014 كانت دولة الإمارات تحتل المركز الثالث من حيث حجم الاستثمارات في مصر، و كانت الهيئة العامة المصرية للاستثمار والمناطق الحرّة، قد كشفت في تلك الأثناء عن حجم الاستثمارات الإماراتية في مصر الذي بلغ نحو 5.17 مليار دولار أميركي بنهاية العام 2014.

وبلغ عدد الشركات الإماراتية في مصر نحو 500 شركة، ووفقاً لوزارة الاستثمار المصرية، حيث تتوزع هذه الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المصري، فيما يحتل قطاع الاتصالات النصيب الأكبر في الاستثمارات الإماراتية بالسوق المصري، بنسبة 5 .45%، وباستثمارات تقدر بنحو مليارين و74 مليون دولار، ويشمل القطاع 40 شركة، وتستحوذ شركة «اتصالات» الإماراتية على أغلبية استثمارات القطاع بنحو مليارين و54 مليون دولار.

ويرسم بيان صادر وزارة الاستثمار المصرية في مارس 2014 خريطة كاملة لهذه الاستثمارات، بحيث يحتل قطاع التمويل المركز الثاني بنصيب 5 .32% بقيمة استثمارات تقدر بنحو 1 .1 مليار دولار، ويشمل القطاع 11 شركة، ويستحوذ قطاع البنوك على مليار دولار من استثمارات القطاع، حيث يوجد في السوق المصرفية المصرية ثلاثة بنوك إماراتية، بخلاف مساهمات إماراتية في بنوك خليجية، ويأتي في المركز الثالث قطاع الإنشاءات وبنحو 74 شركة، وباستثمارات تقدر بنحو 8 .307 مليون دولار، ويسيطر نشاط التنمية العمرانية والإسكان على استثمارات القطاع،

ويأتي قطاع السياحة في المركز الرابع، باستثمارات تقدر بنحو 228 مليون دولار، ويضم 22 شركة، يليه قطاع الصناعة الذي يضم 60 شركة باستثمارات تقترب من 200 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات الذي يضم نحو 175 شركة برأسمال مصدر يبلغ 1 .5 مليار دولار يسهم الجانب الإماراتي فيه باستثمارات قدرها 160 مليون دولار، أما قطاع الزراعة فيأتي في المركز الأخير بمساهمة إماراتية قدرها 116 مليون دولار، ويشمل القطاع 54 شركة.

أما الاستثمارات السعودية في مصر، وفقاً لبيان الهيئة العامة للاستثمار في 2014، بلغت نحو 5.777 مليار دولار بعدد شركات 3.057 شركة مرخّصة، لكن الجمعية السعودية المصرية أعلنت أن حجم الاستثمارات السعودية في مصر بلغ نحو 7.5 مليار دولار، لتحتل الترتيب الأول في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

وبحسب الوثائق التي اطلعت عليها «ليفانت» إلى أنه عقب ضبط عدد من قيادات التنظيم الإرهابي ومصادرة أموالهم، وضعت الجماعة مخططاً يستهدف ضرب الاقتصاد المصري بالاعتماد على تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية، وتهريب النقد خارج البلاد باستغلال بعض المؤسسات المالية التابعة لقيادات التنظيم، أبرزهم حسن عز الدين مالك، وخيرت الشاطر، وذلك بالتزامن مع توفير الدعم المالي لعناصرها ولجانها النوعية لتنفيذ العمليات المسلحة في مصر، فضلاً عن توفير الدعم المادي واللوجيستي للجماعات الإرهابية في شمال سيناء، عن طريق حركة حماس، لتنفيذ العمليات الإرهابية التي استهدفت القوات المسلّحة، والشرطة، ومؤسساتها ومنشآتها العامة.

ووفقاً للوثائق، كَلّف كل من «حسن عز الدين هلال مالك»، و«عبد الرحمن محمد مصطفى سعودي» عدداً من عناصر التنظيم وهم «أحمد سعيد أحمد أبو المعاطي»، «كرم عبد الوهاب عبد الجليل»، «فاتن أحمد إسماعيل»، «نجدت يحيى بسيوني»، «أشرف أبو زيد»، «أحمد أبو زيد»، «فارس السيد عبد الجواد»، و«إسلام طه»، بتهريب الأموال خارج البلاد عبر شركات الصرافة التابعة للتنظيم، وأبرزها شركتي (التوحيد والنوران للصّرافة) المملوكتين للمتهم «كرم عبد الجليل»، و(الغربية للصّرافة) المملوكة للمتهم «نجدت يحيى».

2020 عام للصداع والإشكالات التي تسببها تركيا

أحمد قطمة

منذ بداية العام الجاري 2020، مارست أنقرة سياساتها التي صبغت بالعدوانية والتحدي وخرق القوانين الدولية والأعراف، وإطلاق التصريحات التحريضية والمثيرة للريبة والشك في مساعي تركيا ضمن مناطق الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، شرق المتوسط والداخل الأوروبي، وهي سياسات تعامل معها الغرب والشرق بحذر، وكادت أن تتحول في العديد من المرات إلى صراعات عسكرية مباشرة، كما بين أنقرة والنظام السوري في إدلب.. مع مصر في ليبيا.. مع قبرص واليونان ومن خلفهما فرنسا في المتوسط، وأخيراً في أرمينيا التي نال منها أردوغان من خلال دعمه لباكو على حساب يريفان.

الربع الأول من العام 2020

ففي الربع الأول من العام 2020، تواصلت حملات الاعتقال بحق الجنود الأتراك، بشبهة صلتهم برجل الدين فتح الله غولن، الذي حملته أنقرة مسؤولية محاولة الانقلاب المزعوم في العام 2016، وفي ليبيا، أكدت تركيا سعيها الحثيث من أجل إرسال جنودها إلى العاصمة الليبية طرابلس بغية دعم حكومة الوفاق الإخوانية برئاسة فايز السراج، في وجه الجيش الوطني الليبي، وعلى صعيد إيران، تعاطف أردوغان مع مقتل قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني، إذ قال خلال مقابلة تلفزيونية بأنه يعتقد أن قتل قائد رفيع المستوى لدولة لن يبقى دون رد.. أما إسرائيلياً، فقد عمدت للمرة الاولى، استخباراتها العسكرية إلى إدراج تركيا في منتصف يناير، على قائمة التهديدات في تقريرها السنوي للعام 2020.

فيما كلف في نهاية يناير، وزراء خارجية الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإعداد عقوبات ضد الأفراد والكيانات في تركيا، المسؤولين عن تنفيذ أعمال الاستكشاف الجيولوجي في منطقة شرق المتوسط، ولم تسلم حتى الهند من لسان تركيا، فقد طالبت وزارة الخارجية الهندية القيادة التركية، بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مشددةً على رفضها لجميع التصريحات الصادرة عن الجانب التركي حول الوضع في الجزء الهندي من كشمير.

أما واشنطن، فقال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا جيمس جيفري، بداية مارس، إن شراء أنقرة منظومة "أس400-" الروسية يثير قلق واشنطن، فيما جدد مسؤول في البنتاغون التأكيد على أنه ينبغي على أنقرة إعادة منظومات «إس400-» الجوية الروسية إلى موسكو، في حال كانت تريد الحصول على منظومات «باتريوت» الأمريكية.

الربع الثاني من العام 2020

كشفت وثائق عسكرية سرية تركية، منتصف أبريل، عن «وحشية» النظام التركي ضد الأكراد، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة 12 ألف كردي خلال عام في الفترة من يوليو/تموز 2015 إلى يونيو/حزيران 2016، وفي نهاية أبريل، قالت منظمة العفو الدولية في تقريرها « إنه تم احتجاز آلاف الأشخاص في الحبس الاحتياطي لفترات طويلة، وغالبا دون أي دليل موثوق على ارتكابهم لجرائم معترف بها بموجب القانون الدولي»، وأكدت أنه هناك قيود صارمة على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وفي نهاية مايو، صدرت تقارير صحفية حملت فيها أنقرة، المسؤولية عن ترحيل لاجئين من أبناء أقلية الأويغور المسلمة إلى وطنهم الصين، بطلب من بكين.

وفي منتصف يونيو، قالت وسائل إعلام تركية إن البرلمان التركي قد تبنى، مشروع قانون مثير للجدل يعزز إلى حد كبير صلاحيات «حراس الأحياء» فيما اتهم معارضو رجب طيب أردوغان، الرئيس التركي بالسعي إلى إنشاء «ميليشيا»، أصبح بمقدروها حيازة واستخدام أسلحة نارية في حال الضرورة واعتراض الأفراد، للتدقيق في هوياتهم أو تفتيشهم.

كذلك، أعاقت تركيا، مسعى حلف شمال الأطلسي "الناتو» لتفعيل خطتها الدفاعية الخاصة بشرق أوروبا، حيث دعت أنقرة الحلف إلى تصنيف وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا، كتنظيمات إرهابية كي توافق على الخطة، وتكررت القصص عينها، خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2020، وكانت البداية من خلال تفعيل قضية آيا صوفيا في بداية يوليو، وقد ساند الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعوتها رغم المعارضة في الوسطين الداخلي والعالمي.

وبالتوازي، كانت المشكلات تتفاقم على الاقتصاد التركي، فانخفضت الليرة التركية بداية يوليو إلى أدنى مستوياتها منذ منتصف مايو أيار، عقب أن ذكرت فيتش إن البلاد لا تزال تواجه مخاطر تمويل خارجية وإن دورة تيسيرها النقدي اقتربت من النهاية، وذلك بعد أن ازداد التضخم بأكثر من المرجّح، ووصلت إلى مستوى منخفض قياسي

التدخلات في ليبيا وشرق المتوسط

واصلت أنقرة تدخلاتها بالملف الليبي، فدعت أنقرة منتصف يوليو، إلى تسليم سرت والجفرة لحكومة الوفاق الإخوانية الليبية، مؤكدةً الاستعداد لعملية عسكرية مستمرة، لكن الأحلام التركية تحطمت على الصخرة المصرية، عندما أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي، أنه لن يسمح بتجاوز الصراع لخط سرت، مشيراً إلى أن سرت والجفرة بالنسبة لأمن مصر خط أحمر لن نسمح بالمساس به، داعياً الجيش المصري إلى الحفاظ على جهوزيته لتنفيذ أي مهمة داخل الأراضي المصرية وخارجها، إذا تطلب الأمر، عقب تنفيذ مناورة عسكرية غربي البلاد، اسمها «حسم 2020».

وبالتزامن، توجّه أعضاء في مجلس النواب الأميركي، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، في الثامن عشر من يوليو، إلى تقديم مشروع قانون يفضي إلى فرض عقوبات على أنقرة، نتيجة شرائها منظومة صواريخ إس 400 الروسية.

وفي المتوسط، ذكر جوزيب بوريل ممثل الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، بداية أغسطس، إن التكتل قلق من «التحركات البحرية» الأخيرة في شرق المتوسط، مضيفاً أن الوضع لا يخدم تركيا أو الاتحاد الأوروبي، فيما استمرت البحرية التركية بالإعلان عن إخطارات ملاحية، على الرغم من المطالبات الأوروبية بالوقف «الفوري» لأنشطتها للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

إبرو تيمتك.. الضحية

وفي نهاية أغسطس، فقدت المحامية إبرو تيمتك حياتها، عقب إضراب عن الطعام استمر 238 يوماً، للمطالبة بمحاكمة عادلة، فيما أفادت منظمات دولية لحقوق المحامين بأن تيمتك المحكوم عليها بالسجن أكثر من 13 عاماً، وزميلها أيتاج أونسال، أعلنا الإضراب عن الطعام في أبريل «لدعم مطلبهما بمحاكمات عادلة وتطبيق العدالة في تركيا»، إذ تعهد المحاميان بمواصلة الإضراب عن الطعام حتى وإن أفضى لموتهما، وفق ما جاء في بيان للرابطة الدولية للمحامين ومنظمات أخرى في 11 أغسطس.

وقد اعتبر حزب "الشعوب الديمقراطية" المؤيد للكُرد، وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان في تركيا، منها نقابة المحامين، أن وفاة زميلتهم الكُردية كانت نتيجة حتمية للإهمال الحكومي لظروفها الصحية في السجن، فيما حمّلت مؤسسات حقوقية وأحزاب سياسية معارضة، حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مسؤولية تلك النهاية المأساوية، فيما اكتفى الاتحاد الأوروبي، بدعوة أنقرة، إلى إجراء إصلاحات حقيقية لسد الثغرات الموجودة في نظامها القضائي.

نزاع قره باغ

فيما سجلت نهاية سبتمبر، حدثاً هاماً، من خلال الدعم التركي لأذربيجان في عملها العسكري باتجاه إقليم ناغورو قره باغ، والذي أفضى عقب قرابة الشهر والنصف إلى بيان ثلاثي، تنازلت بموجبه أرمينيا عن مجموعة بلدات في محيط مرتفعات قره باغ.

وفي العموم، بقيت تركيا مُصرة على مواقفها في شرق المتوسط، رغم التحذيرات الأوروبية بفرض عقوبات عليها، وهو الأمر ذاته بالنسبة لواشنطن، الذي لا تعلم أنقرة ما قد يخفيه بايدن لها، إذ كانت تصريحاته قبل انتخابه رئيساً مناوئة لأردوغان، أما في ليبيا، فتستمر تركيا في جهودها لتخريب جهود الحل السياسي، وتشير الأنباء خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى احتمالات تصادمه من جديد من الجيش الوطني الليبي وجمهورية مصر.

أما داخلياً، فحدث ولا حرج، إذ تتواصل حملات الاعتقال بحق معارضي أردوغان داخل الجيش بذريعة غولن، بجانب مواصلة استهداف المكون الكردي وممثليهم المنتخبين في البلديات والبرلمان سواء برفع الحصانة أو العزل وتعيين ولاة من حزب العدالة والتنمية عوضاً عنهم، في خرق فاضح لكل قيم الديمقراطية والعدالة.. هذا ولا تزال تركيا تسير على دربها ذاك حتى تاريخه!

المحامية إبرو تيمتك

واشنطن لندن وبرلين.. بين إدراك خطورة الإخوان والإحجام عن تصنيفها إرهابيّاً

من تجمع لمناصري جماعة الاخوان

منذ بداية العام 2020، كثرت الأحاديث عن تنظيم الإخوان المسلمين واحتمالات تصنيفه على لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها بريطانيا وألمانيا، ورغم أنّ نهاية العام قد اقتربت، دونما بلوغ ذلك المسعى، لكن ذلك حصل في بلدان أكثر ضمن الشرق الأوسط، كالسعودية، التي أصدر علماؤها بياناً صريحاً مدنياً للتنظيم، ما يفتح المجال بشكل أوسع للسير على الدرب عينه في الغرب، خاصة أنّ الحديث عن ذلك قد جرى سابقاً. الإخوان

واشنطن كانت خطّطت لذلك

ففي منتصف يناير، قالت الإدارة الأمريكية، إنّ إدراج جماعة الإخوان على قائمة الإرهاب أصبح وشيكاً، وهو الأمر الذي تسبب في حالة من الارتباك داخل صفوف التنظيم، حيث أشار مراقبون وقتها أنّ تلك خطوة ستعصف بقايا التنظيم، وتُقلّص مساحة تواجده في العالم، كما أنّها ستشجع دولاً أخرى على اتخاذ قرارات مماثلة تضيّق على الجماعة، وتُجفّف منابع تمويله.

وبالصدد، حذّرت مجلة ناشيونال إنترست، في نهاية يناير، الإدارة الأمريكية من خطورة التحالف القطري ـ التركي على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مشيرة في تقرير لها إلى أنّ العلاقة الوثيقة بين البلدين وتحركاتهما لتشكيل محور متطرّف وداعم لكيانات إرهابية وتنظيمات مسلحة تستوجب تدخل أمريكي عاجل، وقالت المجلة الأمريكية في تقرير لها، إنّ تركيا وقطر أصبحتا "إخوة" في متابعة المشاريع المشتركة في التمويل غير المشروع وتقوية الأفكار المتطرّفة لذا تحتاج واشنطن إلى العمل على إيجاد طرق استجابة متعددة الجوانب لإجبار أنقرة والدوحة على التوقّف عن هذه الأفعال.

وأضافت في التقرير، الذي كتبه بايكان إردمير، البرلماني التركي السابق، والمدير الأول لبرنامج تركيا في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وفارشا كودوفايور، الباحثة بالمركز، أنّ التحركات القطرية ـ التركية ساهمت في انتشار العنف الطائفي في الشرق الأوسط بخلاف انتشار الإرهاب وحالة كبيرة من الفوضى، موضحة أنّ هذا التحالف يقابله كتلة مضادة من كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات.

وقالت "ناشيونيال إنترست" إنّ القاسم المشترك الذي يجمع قطر وتركيا هو دعمهما لأيديلوجية جماعة الإخوان الإرهابية، حيث يمتلك حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تاريخاً طويلاً من العلاقات الوطيدة مع جماعة الإخوان، أما قطر فهي من أبرز ممولي التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية ومن رعاة أنشطتها المتطرّفة، وتابع التقرير أنّه على الرغم من أنّ تركيا وقطر حلفاء شكليين للولايات المتحدة، ويستضيفان بالفعل قواعد أمريكية، إلا أنّ الواقع يؤكد أنّهما يعملان جنباً إلى جنب لتعزيز أجندة متطرّفة مزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

أما بريطانيا فلها قصة أخرى

فقد دعا السياسي البارز أندرو روزينديل، النائب عن حزب المحافظين في البرلمان البريطاني، نهاية أبريل، وزراء الحكومة إلى الإجابة عن التساؤلات حول تزايد أنشطة تنظيم الإخوان في ظلّ تفشي فيروس كورونا، وتساءل النائب روزينديل أمام البرلمان بشأن المستويات المتنامية من أنشطة تنظيم الإخوان في كل من بريطانيا والعالم، وتكلم النائب عن المخاوف من أنّ "التنظيم الإرهابي" قد يكون استفاد من جائحة كورونا لتوسيع نفوذه في أكثر من مكان في العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة، إذ استفسر النائب روزينديل من وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتل، عن التقييم الذي أجرته بخصوص زيادة نشاط تنظيم الإخوان في بريطانيا بسبب الانكماش الاقتصادي في ظلّ انتشار فيروس كورونا.

برلين الأكثر تأثراً

وفي ألمانيا، قرّرت حكومة ولاية هيسن، وسط ألمانيا، نهاية أبريل، طرد الاتحاد الإسلامي التركي "ديتيب"، المشرف على حصص تدريس الدين، من مدارسها، بسبب خضوعه لرئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، وعلاقته بالإخوان، رغم أنّه كان من المعروف أنّ حكومة هيسن، من أكثر الولايات الألمانية تعاوناً مع ديتيب، إذ كانت تُسند للاتحاد التركي تولي مهمة تدريس مادة الدين في 56 مدرسة ابتدائية و12 مدرسة ثانوية على أراضيها منذ 2012، رغم الانتقادات الكبيرة لهذه التعاون.

فيما عرضت المخابرات الداخلية الألمانية في ولاية بادن فورتمبيرغ، منتصف يونيو، تقريرها السنوي بخصوص المنظمات التي تشكل خطراً على الأمن الداخلي للولاية، حيث تطرّق التقرير لتنظيم الإخوان المسلمين الذي بلغ عدد المنتمين له في الولاية مئة وتسعين شخصاً، ونهاية يوليو، نبّه الدستوريون من توسع نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا، مشيرين أنّ مسعى المتطرفين الإسلاميين هو التوغل داخل المجتمعات الغربية وإقامة دولة دينية إسلامية، وفق ما أوردته صحيفة "شتوتغارتر تسايتونغ" الألمانية، خلال تقرير للكاتب ميشيل فايسينبورن.

أكثر خطورة من السلفيين

وفي نهاية أغسطس، قدم بوركهارد فراير، رئيس مكتب حماية الدستور في ولاية شمال الراين-وستفاليا (LfV)، شهادته في البرلمان متحدّثاً عن الإسلام السياسي كونه أكثر خطورة من السلفيين على المدى الطويل، بالقول إنّه و"منذ سنوات، كانت الأجهزة الأمنية في ألمانيا تُحذّر بشكل أكثر إلحاحاً من تهديدات الإخوان المسلمين، لكن لا يبدو أنّ هذا قد وصل إلى السياسة".

وقد تطرّقت لجنة الداخلية في مجلس النواب لتقرير LFV السنوي، إذ عقّب السيد فراير على عدد من أسئلة المعارضة، وكان التركيز على العدد المتزايد من أنصار جماعة الإخوان المسلمين في ولاية شمال الراين وستفاليا الألمانية (NRW)، ونبّه فراير مرة أخرى من أنّ "الإسلاموية الشرعية أكثر خطورة على الديمقراطية والمجتمع على المدى الطويل من السلفية".

لكن، وعلى الرغم من إدراك هذه المعلومات وغيرها، عن تنظيم الإخوان المسلمين، والأهداف التي يسعى إليها، والتي هي بعيدة كلياً عن جوهر الدين الإسلامي، إذ ينحصر عمل التنظيم على السعي للصعود إلى السلطة وتقلّد قيادة الدول، ما يزال تصنيف هذه الجماعة كتنظيم إرهابي، كما هو الحال في كثير من الدول العربية، وعلى رأسها مصر والسعودية والإمارات، بعيداً عن سلّم أولويات تلك الدول، وهو ما يفتح باب السؤال حول ما قد يحمله العام القادم، إن كان تكراراً للتقارير السابقة دون فعل للتصدّي لها، أم أنّ الأوان قد حان لمُحاسبة التنظيم، كما هو الحال مع ربيبتهم أنقرة، التي بدأت تتجه لمُواجهة العقوبات الأوروبية-الأمريكية المتزامنة.

بعد فشله مع العبادي.. أردوغان يبحث عن ضالته لدى الكاظمي

أسئلة واستفسارات عديدة قد تتبادر إلى ذهن المتلقّي للأنباء الواردة من أنقرة عن حفاوة سعى الجانب التركي إلى إظهارها في استقبال رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، من قبل الجانب التركي، وسرّ تلك الزيارة والأهداف التي يسعى الجانب التركي إلى تحقيقها، خاصةً إذا ما علمنا بأنّ العلاقة بين الجانبين اتّسمت خلال السنوات القليلة الماضية، بكثير من التوتر، نتيجة قضية المياه التي تسعى تركيا إلى تخفيف كميات تدفقها إلى العراق، من خلال تشييد السدود، أو بسبب الخروقات العسكرية التركية للحدود العراقية الرسمية شمال البلاد، بحجج وذرائع يعتبرها كثيرون واهية.

سد إليسو

ففي منتصف العام 2018، برزت إلى السطح خلافات عراقية تركية، نتيجة تشييد الأخيرة لسد إليسو، حيث بدأ العراق بالمعاناة من نقص تدفق المياه، في حين دقّت جهات رسميّة ومدنيّة عراقية ناقوس الخطر بسبب أزمة المياه في نهر دجلة، إذ قال وزير الموارد المائية العراقي، حسن الجنابي، بداية يونيو، إنّ الحكومة التركية بدأت بملء سدّ إليسو الذي أنشئ على نهر دجلة، وهو ما لوحظ مباشرة على النهر في الجانب العراقي بانخفاض منسوب مياهه.

وأدّى تحويل تركيا المياه إلى سد إليسو إلى التأثير في حصة العراق من مياه نهر دجلة، فانخفضت كميات المياه المتدفقة بنسبة 50 في المئة، فيما انخفضت مستويات المياه التخزينية في سد موصل إلى أكثر من 3 مليارات متر مكعب عن العام الماضي، مع العلم أنّه كان يصل في الأحوال العادية إلى أكثر من 8 مليارات.

بينما أعرب الوزراء العراقي حينها، حيدر العبادي، عن استغرابه من قرار أنقرة البدء بملء سد إليسو، متهماً الحكومة التركية بأنّها تملأ السد بغض النظر عن المطالب العراقية، وتابع أنّ الموضوع سياسي وانتخابي، حيث تسعى أنقرة إلى استغلال السد كورقة لكسب أصوات المزارعين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي كان من المُقرّر إجراؤها في 24 من الشهر عينه.

الهجمات داخل الأراضي العراقية

وبالتوازي، دعا العبادي، تركيا إلى احترام سيادة بلده في نهجها تجاه المقاتلين الأكراد، في وقت كانت تشهد فيه المناطق الشمالية من البلاد عمليات عسكرية تركية ضد مقاتلي "حزب العمال الكردستاني"، واصفاً تلويح تركيا بتنفيذ عملية عسكرية في جبل قنديل بإقليم كردستان شمال البلاد، أنّه يأتي ضمن الدعاية الانتخابية لحكومة العادلة والتنمية، مشدداً على أنّ السيادة العراقية "خط أحمر".

وبعد شهرين، وتحديداً في أغسطس 2018، توجه العبادي إلى أنقرة لبحث تعزيز التعاون بين البلدين، وأكد وقتها العبادي أنّ ملف المياه سيكون له أولوية في المباحثات مع الجانب التركي، وهي كانت بمثابة زيارة جس نبض، اذ قُرنت بهجمات تركية شنتها المقاتلات الحربية على مناطق مدنية بقضاء "سنجار/ شنكال" غربي محافظة نينوى شمالي العراق، لكن الإشارات التي خرجت من بغداد لم تبدُ أنّها كانت مشجعة تماماً، إذ دانت وقتها وزارة الخارجية العراقية، تلك الضربات، نافية وجود تنسيق بين بغداد وأنقرة بشأنها.

وقال تلفزيون "روداو" الكردي إنّه تم اغتيال "إسماعيل أوزدان"، وكان قائداً سابقاً في وحدات مقاومة سنجار، التي تصدّت لتنظيم داعش الإرهابي، وقد جاءت تلك الهجمة بعد يوم من زيارة العبادي، حيث التقى بأردوغان، وشدّد على أنّ بلاده لن تسمح بشنّ "هجمات إرهابية" على تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية.

فيما لم يوفر أردوغان تلك الفرصة ليكرر تهديداته تجاه سنجار التي تعدّ المنطقة للكُرد الأيزيديين، ممن تعرضوا للإبادة في العام 2014 على يد داعش.. وفيما كثفت تركيا ضرباتها ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق، خاصة في معقله بمنطقة جبل قنديل، أبدت بغداد استياءها، وقال العبادي إنّه يُطالب أنقرة باحترام سيادة العراق، ورغم ذلك لم تتوقف العمليات العسكرية التركية حتى الوقت الراهن.

تباهٍ تركي بالقوة

هجمات وحروب لطالما تباهت بها تركيا، بدلاً من اللجوء إلى الحوار ومنح المكونات التي تحيا في تركيا حقوقها، وهي حتماً الخيار الوحيد الذي يمكن أن يحفظ لتركيا وحدتها وقوتها، لكن الحكومات التركية المتعاقبة وآخرها المحكوم من قبل الإسلام السياسي، أو حزب العدالة والتنمية، اختار كغيره الهرب نحو الأمام، باتجاه الخيار الذي لا يستلزم الكثير من التفكير أو العقل أو أياً من الحكمة، أي نحو الحرب، فبدأها في المناطق ذات الغالبية الكُردية شمال سوريا، وتحديداً من عفرين، لتتمدّد شرق الفرات ومن ثم ليبيا فالمتوسط فأرمينيا.

ويبدو أنّ النهج القائم على القوة العسكرية بات مدعاة فخر لدى صنّاع القرار في أنقرة، حيث صرّح أردوغان، في بداية يونيو 2020، بأنّ مستجدات الأوضاع في ليبيا وشمال العراق وإدلب في شمال سوريا، "أظهرت مدى قوة أداء تركيا"، (على حد وصفه)، وهو منطقٌ دفع أنقرة، في منتصف يونيو، إلى إطلاق عملية عسكرية جديدة، ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وصفتها قيادة العمليات المشتركة العراقية بأنّها لا تنسجم مع التزامات حسن الجوار وفق الاتفاقيات الدولية كما تمثل انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية، داعيةً تركيا إلى عدم تكرار الهجمات، وإيقاف الانتهاكات، احتراماً والتزاماً بالمصالح المشتركة بين البلدين، مع التأكيد على استعداد العراق للتعاون وضبط الأوضاع الأمنية على الحدود المشتركة.

فيما دعت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، في العشرين من يونيو، إلى تقديم شكوى لدى الأمم المتحدة ضد الاعتداءات التركية، إذ طالب نواب باللجنة الحكومة باتخاذ الإجراءات الممكنة، التي تجعل تركيا تتراجع عن هذا الخرق السافر واستخدام القوة تجاه الأراضي العراقيّة، بينما دانت حكومة إقليم كردستان، القصف التركي لمناطق من الإقليم مطالبة أنقرة باحترام سيادة أراضيها، مؤكدةً في الوقت ذاته ضرورة إخلاء تلك المنطقة من قبل حزب العمال الكردستاني، كما أصدرت رئاسة برلمان إقليم كردستان، بياناً، أدانت فيه الهجوم التركي على أراضي الإقليم، مُؤكدة أنّ حلّ الخلافات لا يمكن بسفك الدماء.

خيارات بغداد

إلا أنّ الهجمات التركية لم تتوقّف، وبداية يوليو 2020، جدّدت تركيا، قصفها لمناطق بمحافظة دهوك، بالمدفعية، ليؤكد عقبها متحدّث باسم وزارة الخارجية العراقية، على أنّ بغداد لديها خيارات للتعامل مع الاستفزازات التركية شمال البلاد، مع التأكيد على تمسكها بالخيار الدبلوماسي مع تركيا، مشيرة إلى انتظار رد منها.

فيما ردّت الخارجية التركية على انتقادات بغداد، وأكدت عزمها على اتخاذ التدابير الضرورية ضد الأنشطة التدميرية القادمة من الأراضي العراقية، على حدّ وصفها.. وقال المتحدّث باسم الخارجية التركية، حامي أقصوي، في بيان "نؤكّد مجدداً استعدادنا للتعاون مع العراق في مكافحة التنظيم الإرهابي المهددة لأمنه وسيادته"، والتي تبدو أنّها محور ما قد يكون الأتراك يسعون إلى ايجاده لدى الكاظمي، بعد أن فشلوا في جرّ العبادي إليه.

إذ يبدو للمتابع أنّ أنقرة، عقب معاركها في مُجمل محيطها الملتهب نتيجة تدخلاتها، من سوريا إلى ليبيا إلى قبرص واليونان فأذربيجان وأرمينيا، أنّ الهدف التالي قد يكون جرّ العراق وحكومته الاتحادية إلى معركة موحدة بحق المقاتلين الأكراد، والذي قد يتضمن تضييق الخناق أكثر على حكومة إقليم كُردستان العراق، إذ لطالما أبدت أنقرة استياءها مما تعتبره خطأً تاريخياً في السماح بإنشاء الإقليم الكُردي بالعراق، حيث تعتبر تركيا أي سلطة كُردية أياً كان شكلها وفي أي بقعة من الأرض، تهديداً وجودياً لها، كونها تقدّم مثالاً لملايين الكُرد الذين يوجدون في داخلها، وهو ما قد يفتح قريحتهم ربما على مشروع مُماثل جنوب شرق البلاد، ذو الغالبية الكُردية.

رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي

العقوبات الأمريكية الأوروبية.. هل تلجم جموح أردوغان؟!

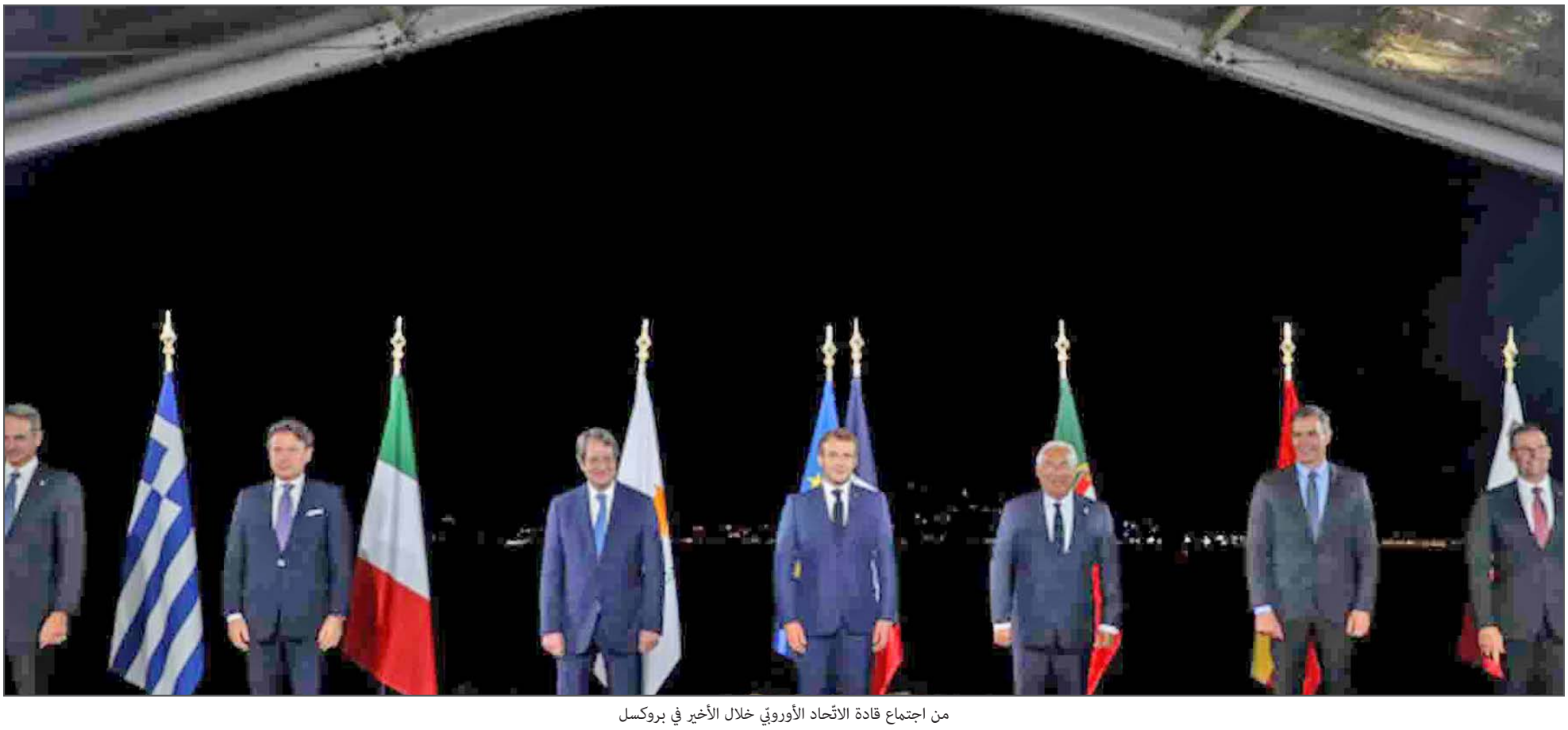

من اجتماع قادة الاتّحاد الأوروبّي خلال الأخير في بروكسل

لم تكن الخطوة الأمريكية مفاجئة بعد إعلان العقوبات ضد كيانات وأفراد في تركيا خاصة وأن صفقة صواريخ الدفاع الجوي الروسي S-400، كانت هي القشة التي قصمت ظهر التحالف الأمريكي التركي، وباتت شريكاً غير آمن لحلف الناتو بعد أن كانت تركيا إحدى أهم قواعد الناتو في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من التحذيرات التي أرسلتها إدارة الرئيس دونالد ترمب التي فيما يبدو كانت تؤخر هذه العقوبات، إلا أن الرئيس التركي أصر على تشغيل المنظومة التي تعد تهديداً مباشراً لسلاح حلف الناتو، ويضع تركيا في خانة أعداء الولايات المتحدة، ويأتي هذا تزامناً مع اتفاق لزعماء الاتحاد الأوروبي على إعداد عقوبات محدودة على أفراد أتراك بشأن الخلاف مع اليونان وقبرص.

ولعل إدارة ترامب تكون قد دُفعت أخيرًا إلى فرض هذه العقوبات، بعد اختبار أنقرة لمنظومة الدفاع الروسية في أكتوبر الماضي، وهو الأمر الذي أدانه البنتاغون بقوة، وتأتي العقوبات التي فكرت إدارة ترامب في فرضها في الأشهر الأخيرة، انتهت -كما كان مرجح- بحزمة خفيفة من العقوبات، تشمل عقوبات ضد الرئاسة التركية للصناعات الدفاعية، لكنها لم تشمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أو عائلته، كما لن تكون قاسية على البنوك التركية، وهو الأمر الذي قال الخبراء إنه قد يدمر اقتصاد البلاد الضعيف بالفعل.

وسابقاً قد فُرضت عقوبات على المسؤولين الأتراك من قبل، ولكن فقط لتأمين إطلاق سراح قس أمريكي مسجون، كما رفض تنفيذ العقوبات التي فرضها الكونغرس على تركيا لشرائها أسلحة روسية، وهي عقوبات بموجب قانون مواجهة أعداء أمريكا من خلال العقوبات، وهو قانون عام 2017 يهدد بالانتقام المالي ضد الدول التي تشتري أسلحة من روسيا وأعداء أميركيين آخرين.

العقوبات على تركيا.. هل تعيد حساباتها؟

قرر قادة الاتّحاد الأوروبّي خلال اجتماعهم الأخير في بروكسل، بفرض عقوبات على تركيا، على خلفيّة تصرّفاتها "غير القانونيّة والعدوانيّة" في البحر المتوسّط ضدّ أثينا ونيقوسيا، حيث أعطى القادة الأوروبيون تفويضًا لوزير خارجيّة الاتّحاد جوزيب بوريل لكي يُقدّم لهم تقريرًا في موعد أقصاه مارس 2021 حول تطوّر الوضع"، وأن يقترح، إذا لزم الأمر، توسيعًا للعقوبات لتشمل أسماء شخصيّات أو شركات جديدة. وبحسب دبلوماسيين أوروبيين فإن الإجراءات التي تمّ إقرارها هي عقوبات فرديّة، وأنّه يمكن اتّخاذ إجراءات إضافيّة إذا واصلت تركيا أعمالها. حيث ستوضَع لائحة بالأسماء في الأسابيع المقبلة وستُعرض على الدول الأعضاء للموافقة عليها، بحسب خلاصات قمّة الدول الـ27 في بروكسل.

وستُدرج الأسماء على اللائحة السوداء التي كانت قد وُضِعت في نوفمبر 2019 لفرض عقوبات على تركيا على خلفيّة أنشطة التنقيب التي تُجريها في مياه قبرص. وهي تضمّ مسؤولين اثنين في شركة البترول التركيّة "تُركِش بيتروليوم كوربوريشن" ممنوعين من الحصول على تأشيرات وجمّدت أصولهما في الاتّحاد الأوروبّي، وتقترح اليونان وفرنسا وقبرص حظْرَ مبيعاتِ الأسلحة وتعليقَ الاتحادِ الجمركي القائمِ مع تركيا وسدَ أفقِ مفاوضاتِ العضويةِ في الاتحادِ بصفةٍ نهائية. موقفٌ لا يحظى بأغلبيةِ الدولِ الأعضاء.

ويرى محللون أن الاتحاد الأوروبي سيتجه نحو توثيق علاقته مع الأحزاب المعارضة لأردوغان إذا ما فشل في تحقيق أهدافه عبر هذه العقوبات، خاصة أنها لن تدفع بالحكومة الحالية لإجراء إصلاحاتٍ أو انتخاباتٍ رئاسية وبرلمانية مبكرة في البلاد نتيجة تشدد حزب الحركة القومية حيال هذين الملفين

العقوبات الأمريكية.. هل باتت تركيا ضمن فريق أعداء الحليف؟

العقوبات على تركيا فُرضت بموجب قانون كاتسا، الذي يتيح فرض عقوبات اقتصادية على أي كيان أو بلد يوقع عقود تسلح مع شركات روسية، والإجراءات التي اتخذت تؤكد بوضوح أن الولايات المتحدة، لن ترضى بمبادلات مهمة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات الروسيين، وكانت قد أعلنت واشنطن سابقاً أنها لن تتسامح مع من يتعاملون مع قطاعي الدفاع والاستخبارات في روسيا.

وكان قد انتقد الرئيس المنتخب جون بايدن سياسة إدارة دونالد ترامب في سوريا، والتي مهدت الطريق لتركيا لإنشاء منطقة عازلة في الجزء الشمالي من البلاد، وقال إن تركيا "يجب أن تدفع ثمناً باهظاً" لحملتها العسكرية في المناطق السورية ذات الأغلبية الكردية، وصرّح في مقابلته مع صحيفة نيويورك تايمز في يناير أنه "قلق للغاية" بشأن احتفاظ الولايات المتحدة بأسلحة نووية في تركيا.

حيث يتوقع محللون أن تسعى الحكومة التركية للبدء في بداية جيدة مع إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن القادمة، حيث سيصبح إردوغان كما يريده بايدن – على الأقل في المدى القصير، فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على تركيا، قد تزيد من توتر العلاقات بين البلدين، الأعضاء في حلف الناتو، حيث فُرضت عقوبات على إدارة الصناعات الدفاعية التركية ورئيسها وثلاثة موظفين عقاباً لأنقرة على شرائها منظومة دفاع جوي روسية.

كما شملت العقوبات الأمريكية على تركيا تعليق صفقة بيع مقاتلات F 35 لأنقرة، حيث حثّ وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، تركيا على إنهاء أزمة صفقة S-400 الروسية فوراً، ودعا أنقرة إلى حل مشكلة S-400 بالتنسيق مع أمريكا، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر تركيا حليفاً وشريكاً أمنياً إقليمياً هاماً، حيث يشعر مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية بالقلق من أن S-400 يمكن أن تصبح الأداة التي يمكن استخدامها لسرقة تكنولوجيا الطائرات المقاتلة F-35 من قبل الروس.

لرفع المعنويات.. تركيا ترد على فرض العقوبات

في رده على فرض الولايات المتحدة عقوبات على تركيا قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إن "العقوبات الأمريكية بسبب شراء أنظمة دفاع روسية ستكون غير محترمة لحليف مهم في الناتو"، وأضاف "لدينا علاقات سياسية واقتصادية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لا يمكن لأي طرف تجاهله أو المخاطرة بخسارته"، وتابع "أجندات العقوبات المفروضة بدوافع سياسية وبدون أي أساس منطقي، تشكل نهجًا ضارًا لجميع الأطراف ولا يفيد أحد".

وقال مستشار الرئيس التركي إن "أيّ قرار بشأن عقوبات الاتّحاد الأوروبّي لا يُشكّل مصدر قلق كبير لتركيا، الاتّحاد الأوروبي يطبّق دائمًا عقوبات على تركيا بأيّ حال الاتّحاد لم يكن نزيهًا معنا ولم يفِ بوعوده"، مؤكداً إن العقوبات الأميركية على تركيا لشرائها منظومة الدفاع الصاروخي الروسية (S 400) ستأتي بنتائج عكسية، وستلحق ضرراً بالعلاقات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي، مضيفاً "العقوبات لن تحقق نتيجة وستكون غير بناءة.. وستضر بالعلاقات"، وتابع قائلاً "تركيا تؤيد حل هذه المشكلات عبر الدبلوماسية والمفاوضات. ولن نقبل العقوبات من جانب واحد".

إخوان تونس 2020:
تصدّعات عقب اللقاءات بتركيا والتدخلات في ليبيا

لم يخلُ العام 2020، من الانتكاسات والخيبات على صعيد تنظيم الإخوان المسلمين في تونس منذ بدايته وحتى نهايته، فشهد محاولات ضمن البرلمان التونسي لمواجهة الإسلام السياسي المتمثّل في شخص رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، وتوسّع لاحقاً ليشهد حالات انكفاء واستقالات من التنظيم ومشتقاته على مختلف مسمياته، والأهم من هذا وذاك، إدراك الشارع التونسي لمخاطر التنظيمات التي تتلحّف بالدين، لتصل إلى السلطة، فتتسلّط على رقاب الجماهير وتتحوّل إلى أداة فرز بينهما، على أساس الإيمان المُعتمد بدرجة التبعية العمياء لقيادات الإخوان المسلمين.

خلال الربع الأول من العام 2020

شهد يناير، زيارة مفاجئة لرئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، إلى تركيا، التقى خلالها بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مما أثار السّجال داخل الساحة السياسية في تونس، فيما يعيش البرلمان التونسي منذ تنصيب الغنوشي، على صفيح ساخن وفق متابعين، مع سيطرة الخصومات والخلافات والنقاشات الحادّة بين الأطراف السياسية الممثلّة فيه، على أغلب جلساته.

وهو ما حصل منتصف يناير، عندما شهد البرلمان التونسي منتصف يناير، فوضى وصراخاً وتلاسناً حاداً بين النواب، احتجاجاً على زيارة رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، إلى تركيا، ولقائه برئيسها رجب طيب أردوغان، تطوّرت إلى نقاشات حادّة ومناوشات كلامية بعد تطرّق عدد من النواب من مختلف الكتل إلى زيارة رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، الأخيرة إلى تركيا، بينما رفع نواب كتلة الحزب الحر الدستوري، منذ انطلاق الجلسة، لافتات تعتبر مواصلة الغنوشي على رأس المجلس خطراً على الأمن القومي مع مطالبتهم بسحب الثقة منه.

وخلال الربع الثاني من العام 2020

قالت النائبة في البرلمان التونسي، عبير موسى، بداية مايو، إنّ تهديدات بالقتل استهدفتها، معتبرةً ذلك تسليطاً للضوء على التحريض الذي يقوم به تنظيم الإخوان المتشدّد في البلاد منذ 2011، وأشارت النائبة عن كتلة الحزب الدستوري الحر ورئيسة لجنة الطاقة بالبرلمان، عبير موسي، أنّ هذا التحريض قاد في سنوات مضت إلى جرائم اغتيال المحامي، شكري بلعيد، وعضو المجلس الوطني التأسيسي سابقاً، محمد البراهمي، وأنّ القياديين اللذين كانا يعارضان تنظيم الإخوان ويكشفان خططه، اغتيلا أمام بيتهما في وضح النهار، ولم يُحاسب، حتى الآن، من حرّض على قتلهما أو تورّط في إراقة دمهما.

وعقبها، طالبت كتلة الحزب الدستوري الحر التونسي، برئاسة عبير موسي، بسحب الثقة من رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، واصفة إياه بأنّه خطر على الأمن القومي للبلاد، وقالت موسى إنّ "مواصلة الغنوشي على رأس البرلمان خطر على الأمن القومي"، مضيفة أنّ "سحب الثقة من الغنوشي واجب وطني".

راشد الغنوشي

أما في الربع الثالث من عام 2020 فكان التدخل في الشأن الليبي

وفي نهاية مايو، دانت سبعة أحزاب سياسية تونسية، في بيان مشترك، الاتصال الهاتفي الذي أجراه راشد الغنوشي، رئيس البرلمان، بفائز السراج، رئيس حكومة طرابلس الليبية (المحسوبة على الإخوان المسلمين)، إذ اعتبرت أحزاب (التيار الشعبي، والعمال، وحركة تونس إلى الأمام، والحزب الاشتراكي، والحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي، والقطب، وحركة البعث) الاتصال "تجاوزاً لمؤسسات الدولة، وتوريطاً لها في النزاع الليبي إلى جانب جماعة الإخوان وحلفائها".

وطالبت الأحزاب، في بيان مشترك، الرئيس قيس سعيد بالرد على ما ورد من مواقف راشد الغنوشي، "وهي مواقف تصبّ في خانة الاتهامات الموجّهة لتونس بتقديم الدعم اللوجستي لتركيا في عدوانها على ليبيا"، داعيةً القوى والمنظمات الوطنية لـ"اتخاذ موقف حازم" تجاه الغنوشي وجماعته، الذين "يحاولون الزجّ بتونس في النزاع الليبي، وتوريطها مع الاحتلال التركي، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على تونس والمنطقة"، فيما كان قد هنّأ الغنوشي خلال الاتصال الهاتفي مع السراج، بسيطرة الميليشيات الإخوانية المدعومة بالمرتزقة السوريين على قاعدة الوطية الجوية، بفضل الدعم التركي.

انسحابات من التنظيم

لتتعالى الأصوات في تونس بداية يونيو، مُطالبة بعزل رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، من منصبه في رئاسة البرلمان، وذلك بعد انحيازه لطرف على حساب الأمن الداخلي لدول الجوار، مما أثار الغضب في الشارع التونسي وبين الأوساط السياسية، بينما ندّد الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعتبر من أكبر القوى النقابية في تونس، وله وزن سياسي يفوق العديد من الأحزاب، ضمن بيان صادر عنه، بما تقوم به عدد من الدول بنقل آلاف الإرهابيين من الجبهة السورية إلى ليبيا، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن تونس واستقرارها.

مواقفٌ وأحداث، كان لها وقعها حتى داخل حركة النهضة عينها، حيث انسحب عبد الفتاح مورو، نائب رئيس حركة "النهضة" ومرشحها للانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس العام 2019، بشكل رسمي من الحركة، معلناً اعتزاله العمل السياسي، وقال مورو، الذي شغل في العهدة البرلمانية السابقة، منصب نائب رئيس البرلمان، إنّه اعتزل العمل السياسي و"مزّق تذكرة السياسة"، مما أشار بوضوح إلى زيادة تعمّق حالة التصدّع داخل الحركة التي تعيش خلافات غير مسبوقة بسبب مؤتمرها الحادي عشر، وفق مراقبين.

محاولات تونسيّة لإنهاء خطر الإخوان

ومنتصف يونيو، أعلنت رئيسة الحزب الدستوري الحرّ، عبير موسي، أن كتلتها البرلمانية تقدمت بلائحة جديدة إلى البرلمان، لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية مناهضة للدولة المدنية، وأوضحت موسي، أنّ هذه اللائحة تطالب الحكومة بإعلان هذا التصنيف رسمياً، واعتبار كل شخص طبيعي أو معنوي تونسي له ارتباطات مع هذه الجماعة.

إخفاق البرلمان بسحب الثقة

كما لفتت أنّ "عناصر إخوانية منعت الإعلام من دخول البرلمان لعدم رصد جرائمهم"، وعرضت موسي مقطع فيديو يفنّد الاتهامات التي وجهها عناصر من النهضة لأعضاء في حزبها، ويظهر كذبهم، وأظهر مقطع فيديو عناصر من النهضة يحاولون منع أعضاء من "الدستوري الحر" من الوقوف على منصّة البرلمان الفارغة، خلال اعتصامهم، والاعتداء عليهم، فيما ارتفعت حدّة المواجهة بين الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسي، وحركة النهضة، بعد أن قطع نواب الأول جلسة للبرلمان كانت مخصصة للإعلان عن إعداد الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد خلال السنوات الخمس المقبلة، 2021-2025، إذ قاطع نواب الدستوري الحر الكلمة الافتتاحية للغنوشي، رافعين شعار" لا للإرهاب بمجلس النواب".

تشكيل حكومي جديد

ونهاية أغسطس، رجّح مراقبون أن يعلن رئيس الحكومة التونسية المكلف، هشام المشيشي، تركيبة حكومته الجديدة، متوقعين أن تكون من مستقلين، وقالت وسائل إعلام حينها إنّ الغنوشي استشعر الخطر من جديد ولجأ إلى المناورة، بعدما ضاق الخناق أكثر عليه وعلى حركة النهضة، إذ دعا إلى تغيير النظام الانتخابي في البلاد، ضمن ما اعتبرها مراقبون مناورة للضغط على الخصوم السياسيين وتحويل الرأي العام، حيث قال النائب فيصل التبيني إنّه "لم يبقَ للنهضة ورئيسها سوى حاشية الغنوشي وهي تريد أن تبين أنّها ما زالت بقوتها المعهودة، أما في حال إعادة الانتخابات وحل البرلمان فلن تستطيع أن تحصد أكثر من 15 نائباً".

وخلال الربع الرابع من العام 2020

فيما كانت أهم الأحداث التي ترتبط بحركة النهضة في تونس، في بداية نوفمبر، عندما قال راشد الغنوشي بأنّه لن يترشّح مجدداً لرئاسة حركة النهضة، وذلك عقب تعرّضه لانتقادات من عشرات المسؤولين في حركته يطالبونه باحترام مبدأ التداول على القيادة، وذكر الغنوشي، البالغ من العمر 79 عاماً، أنّه "ليس لدي النية للترشّح لرئاسة حركة النهضة خلال الفترة القادمة" وأنّه لا نية له كذلك في الترشّح للانتخابات الرئاسية المقبلة، حيث جاء قرار الغنوشي، قبل انعقاد المؤتمر الـ11 لحركة النهضة، وفي ظلّ خلافات وجدل واسع بخصوص العديد من القضايا داخل هياكل الحزب.

وعلى الرغم من عدم ثقة المراقبين، ومن ضمنهم الموالون حتى لحركة النهضة من التزام الغنوشي بقراره، خاصةً أنّ الرجل مرضّي عليه في أنقرة، التي قد تدفعه كما دفعت سابقاً، قرينه في ليبيا، فايز السراج، إلى التراجع عن الاستقالة من رئاسة حكومة الوفاق، لكن التونسيين، كما بدا منذ بداية العام في البرلمان، متنبهون تماماً لخطورة مسلكيات تنظيمات الإسلام السياسي على اختلاف مسمياتها، وبالتالي فإنّ الغنوشي وحركة النهضة، لن يخرجوا غالباً من تحت الأضواء، إلى الحين الذي يجري فيه إلزامهم بالقضايا التونسية الداخلية، مع تجنّب الاصطفافات الإقليمية الضارة بتونس أولاً، ومحيطها العربي ثانياً.

مع تعثر المسار السياسي..
هل تعود المواجهة العسكرية للمشهد الليبي؟!

مرهف دويدري

تعددت مسارات الحوار الليبي، لوضع آليات لاختيار أعضاء حكومة موحدة تجمع كل الليبيين، حيث تداعت دول الجوار لاحتضان المشاورات من جنيف و»بوزنيقة» إلى «طنجة» المغربيتين، و»تونس العاصمة» بالإضافة إلى «القاهرة»، ومدينة «غدامس» الليبية، إلا أن المسار السياسي الذي تدعمه الأمم المتحدة ودول المنطقة وأوروبا، ما زال يراوح في المكان بسبب التدخلات الإقليمية التي باتت العنوان الرئيسي لإفشال أي تقارب بين الليبين بغية إنهاء سنوات طويلة من الصراع على السلطة، في بلد غني بالنفط والموارد الطبيعة، ومع ذلك يعاني شعبه من أزمات اقتصادية وسوء المعيشة والخدمات، رغم أن إعلان وقف إطلاق النار أُقر بشكل كامل، إلا أن استمرار الحوار فيما يبدو سيفقد تركيا نفوذها في طرابلس حيث تعمل جاهدة على ضرب أي اتفاق سياسي من خلال تحركات عسكرية مريبة.

عقدت مشاورات سياسية في تونس بالتزامن مع محادثات عسكرية في مدينة سرت الساحلية الليبية، التي تتعلق بآليات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، واتفق المشاركون على إخراج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من المنطقة المستهدفة بفتح الطريق الساحلي وتجميعهم في طرابلس وبنغازي للبدء في مرحلة تالية، مغادرتهم الأراضي الليبية، إلا أن التقدم السياسي المعلن في تونس يبقى نظرياً حتى الآن، ففي السنوات الأخيرة أعلن تنظيم انتخابات مرات عدة من دون أن تتبلور. ولا تزال الطبقة السياسيّة تُعارض إلى حدّ كبير الانتخابات. ودعا مسؤولون ليبيّون منتخبون، إلى اعتماد دستور قبل تنظيم انتخابات في البلاد.

الحوار الليبي في تونس.. تفاؤل في البدايات وخيبة أمل في النهايات

على الرغم من أن الأطراف الليبية التي تخوض جولات الحوار داخل البلاد وخارجها، تعلن كل يوم تقدماً جديداً واتفاقاً إيجابياً في مفاوضاتها الرامية إلى حل الأزمة، وإنهاء النزاعات بينها، فإن التوقعات بشأن مصير هذه الاتفاقات وجدواها ما زالت متباينة بين المراقبين لها وللمشهد برمته، وكانت لجان الحوار الليبي واصلت جولاتها التفاوضية الحاسمة، بالتزامن مع مسارين متوازيين على الصعيدين السياسي والعسكري، لاستكمال تفاهماتها المبدئية التي توصلت إليها في الجولات الماضية، خصوصاً المسار العسكري، الذي يحتاج إلى تدعيم بالشق السياسي، من خلال الاتفاق على صيغة توافقية في ملتقى تونس على الترتيبات الخاصة بإنهاء المرحلة الانتقالية الأخيرة، وتشكيل الأجسام التنفيذية التي تدير البلاد، وتحديد الوعاء الزمني لكل ذلك. المواجهة العسكرية

وبعد أيام من حديثها عن إمكانية التوصل لحل شامل، نهاية جلسات الملتقى السياسي الليبي في تونس، اعترفت المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني ويليامز، بصعوبة المهمة قائلة إنه "لا يمكن إنجاز حلول لصراع استمر 10 سنوات، خلال أسبوع واحد"، حيث نشبت خلافات كبيرة في اليومين الأخيرين، بين المشاركين فيه، لا سيما بعد تناول النقاش ملفات مركزية متعلقة بتشكيل المجلس الرئاسي المعدل والحكومة الموحدة، بعدما اشتعل تنافس شديد على اقتسام المناصب القيادية فيهما، بين شخصيات وتيارات سياسية وجهوية عدة.

الإخوان المسلمون يفشلون الحوار السياسي الليبي

وتفيد أنباء متواترة أن فشل منتدى الحوار الليبي بسبب تجاوزات وقعت في اليوم الأخير، للحوار الوطني، من بعض الأعضاء، بمحاولتهم شراء أصوات من داخل القاعة، بإغراءات مالية ضخمة، للحصول على منصب رئيس الحكومة تحديداً، ما أدى إلى احتجاجات واسعة من أعضاء آخرين، ضغطوا على البعثة الأممية لإيقاف الجلسة لهذا السبب، ونجحوا في تحقيق مطلبهم، ولفتت المصادر نفسها إلى أن تأجيل جلسات الحوار جاء بناء على طلب 42 عضواً، من أعضاء الملتقى، من مختلف مناطق ليبيا، تقدموا بعريضة تطالب بتأجيله حتى 18 ديسمبر (كانون الأول) المقبل، احتجاجاً على توجيه المال السياسي لقرارات الحوار.

وكانت قد اعترفت المبعوثة الأممية ويليامز في المؤتمر الصحافي بعلمها بهذه التجاوزات، قائلة إن "تحقيقاً سيفتح للتأكد من معلومات وردت إليها، عن دفع رشاوي وشراء أصوات على هامش الجلسة، وتعهدت بعقوبات دولية ضد من يثبت تورطه في هذا الأمر".

وكان الاجتماع الافتراضي الرابع ضمن الجولة الثانية من مباحثات الحوار السياسي الليبي انتهى، دون أن ينجح ممثلو فرقاء النزاع في حل عقدة المفاوضات، وهي آليات اختيار أعضاء السلطة التنفيذية الجديدة التي ستدير مرحلة انتقالية توافقية في ليبيا، حيث يشدد ساسة ليبيون وخبراء على أن هدف التيارات الأصولية ليس الوفاق والسلام وإنما الاستيلاء على ليبيا والسيطرة على الحكم والثروة، ما يعزز الهواجس من خطر تمدد داعش وانتشار الإرهاب في المنطقة.

بعد فشل الحوار السياسي.. هل يعود الحل العسكري للواجهة؟

في الوقت الذي لا تزال تستمر فيه المحاولات والمشاورات للخروج من الاستعصاء السياسي لإنهاء الأزمة الدائرة في ليبيا منذ سنوات، والتي كان الشعب هو أكبر الخاسرين فيها، تعمل كل من الدوحة وحليفتها أنقرة، لعسكرة المشهد من خلال تحشيد المرتزقة التي لم تتوقف عن زجها في المشهد الليبي، حيث أعرب الجيش الليبي عن قلقه إزاء الحشود المتزايدة للمليشيات التابعة لحكومة الوفاق في طرابلس ومصراتة، وكذلك عمليات نقل مليشيات وأسلحة ومعدات عسكرية باتجاه خطوط التماس غرب سرت والجفرة"، حيث أصدر تعليمات إلى كافة وحداته المسلحة أن تكون على درجة عالية من الحيطة والحذر، وعدم الانجرار وراء الاستفزازات، التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الموقف العسكري.

وكان قد اتهم الجيش الليبي تركيا بالاستمرار في تزويد حكومة الوفاق بالسلاح والمقاتلين، تمهيداً لانتهاك الهدنة الموقعة بين طرفي الصراع وخرق تفاهمات اللجنة العسكرية 5+5، والذهاب في معارك تخدم مصالح رئيسها رجب طيب أردوغان، وتزايد النشاط العسكري التركي في ليبيا، في الأيام القليلة الماضية، حيث هبطت العديد من طائرات الشحن العسكرية التركية خلال الأسبوع الماضي في قاعدة الوطية الجوية غرب ليبيا، وسط مخاوف من احتمال تدخل تركي يفشل اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين طرفي الصراع، ويعرقل الجهود الأممية في الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية. المواجهة العسكرية

ولعل تهدد وزير الدفاع في حكومة الوفاق الليبية، صلاح الدين النمروش، بالانسحاب من اتفاق وقف إطلاق النار، والذي يأتي هذا في وقت أفادت مصادر إعلامية بهبوط طائرة شحن عسكرية تركية في قاعدة الوطية غرب ليبيا، واقتراب 5 سفن حربية تركية من المياه الإقليمية الليبية، تم رصد تحركاتها بالقرب من خليج سرت الذي يمتد من مدينة بنغازي إلى مدينة مصراتة وتقع على شاطئه معظم موانئ تصدير النفط الليبي، ما ينذر بالتصعيد العسكري والعودة إلى المواجهات العسكرية لإنهاء أي توافق سياسي قد ينتهي بإخراج كامل للمليشيات والمرتزقة من ليبيا وهو ما قد ينهي أهداف ومشاريع أنقرة التي عمل عليها أردوغان طوال سنوات الصراع.

من جلسات الحوار السياسي الليبي

مُعارض تُركي لـليفانت: أردوغان يتبنّى الإسلام السياسي سعياً لزعامة المنطقة

رامي شفيق

خلال حوار مع القيادي في حزب الشعوب الديمقراطي، بركات قار مع "ليفانت نيوز"، لفت إلى أنّ تعالي نبرة الخطاب القومي لدى أردوغان، ووضوح خطابه الإسلامي الراديكالي، الذي يتفق مع "عسكرة سياساته الخارجية"، وتقوم على التحالف مع الإسلام السياسي، ودعم أفكارهم وأديباتهم؛ إذ إنّه يتحرّك في ليبيا مروراً بشمال سوريا والعراق، وحتى أذربيجان، بناء على دعاوى أيدولوجية وسياسية خاصة، تتعلق بوجود صلات قديمة وامتدادات تاريخية وجغرافية لتركيا "العثمانية" في تلك المناطق، التي تخفي طموحاته ورغبته في التوسع.

كما أكد قار على أنّ هزيمة أردوغان باتت ممكنة، بل إنّها ملحة، من خلال تشكيل جبهة معارضة وطنية ديمقراطية، خاصة، وأنّ أعضاء حزب العدالة والتنمية خسروا في الانتخابات المحلية، وذلك في نحو عشر مدن كبرى، وذلك بشرط حدوث انتخابات رئاسية نزيهة.

وفيما يلي نص الحوار كاملاً:

■ بعد نحو عامين من تطبيق الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، للنظام الرئاسي الجديد الذي يمثّل قطيعة مع مبادئ وقيم الجمهورية التركية الحديثة، حصراً السلطة التشريعية والتنفيذية في قبضة "الرجل الواحد".. ما هي رؤيتكم لذلك؟ وما هي آفاق استمرار ذلك حتى موعد الانتخابات القادمة؟

• ينبغي أن أؤكد على موافقتي فيما ذهبت إليه من كون النظام الرئاسي الذي استهدفه رجب طيب أردوغان بديلاً عن النظام البرلماني، كان يريد من خلاله بسط كامل نفوذه على كافة مفاصل الدولة، وحول حزبه العدالة والتنمية إلى حزب الدولة، وعلى خلفية ذلك، قام أردوغان بتنميط الأوضاع السياسية بالتوجّه الفردي الديكتاتوري في إدارة الدولة، بيد أنّ التجربة حتى في عمرها القصير كشفت عن حجم المخاطر التي تواجهها تركيا، جرّاء إقصاء مؤسسات الدولة في المشاركة بالحكم، ويهمني التأكيد أيضاً على سعي أردوغان نحو تأميم النقابات والمؤسسات المدنية، ومن ثم، أرى أنّ التراجع عن هذا الوضع الذي أستطيع بدقة وأمانه أن أصنفه على درجة عالية من الخطورة على الدولة التركية، لن يتم سوى بانتخابات مبكرة، تُكبد نظام أردوغان هزيمة كبيرة، كما تصيب حزب العدالة والتنمية، وشريكه الصغير، حزب الحركة القومية.

الشعب التركي قلق، لأنّه يرى حزب العدالة والتنمية ينقل تركيا نحو مرحلة جديدة، بالانخراط في الصراع الإقليمي والدولي

■ عسكرة السياسة الخارجية التركية واضحة في انخراطها عبر عدد من بؤر التوتر الساخنة.. إلى أي حدّ بدا ذلك في وضع وميزانية وزارة الدفاع التركية؟

• تقديري في واقع الأمر أنّ تركيا لها طموح خارجي، تستطيع تلمس معالمه مع سياسات أردوغان وحزب العدالة والتنمية، والذي يتبنّى بناء الأطروحة الإسلامية، في نسختها التركية العثمانية، لجهة تكريس وإحياء "العثمانلية الجديدة"، عبر تبني ودعم السلطة الحاكمة تنظيمات الإسلام السياسي، حيث تتوهم أنّه بذلك يرعى مفهوم الأمة الإسلامية، ويحقق لها طموح "الطورانية التركية"، ومن خلال ذلك يتحرّك حزب العدالة والتنمية وشريكه المتعصب للقومية التركية حزب" لحركة القومية".

وعلى خلفية ذلك، عندما نطالع ميزانية وزارة الدفاع التركية، نجدها تعادل ميزانية تسع وزارات أخرى في تركيا، منها العدل والبيئة والتجارة والصناعة والتكنولوجيا وغيرها من الوزارات، وذلك يعني أنّ أكبر ميزانية في الحكومة التركية هي وزارة الدفاع، مما يعكس ضرورة عسكرة السياسة الخارجية لتركيا، الأمر الذي يقلق الشعب التركي كثيراً، لأنّه يرى حزب العدالة والتنمية ينقل تركيا نحو مرحلة جديدة، بغية تحقيق أوهامه التوسعية بناء على أيدولوجيته الجديدة التي تحاول فرض الهيمنة السياسية والإقليمية، ومن ثم تنخرط داخل موجات من الصراع الإقليمي والدولي.

■ تحالف أردوغان مع قطر في مواجهة معظم العواصم العربية لا سيما القاهرة.. هل ترى ذلك يخدم المصالح التركية اقتصاديا وسياسيا؟

• ربما من الواضح أنّ أردوغان قد طوّر علاقاته مع قطر لحدّ التحالف الاستراتيجي، وذلك على حساب وفي مواجهة مباشرة مع عواصم عربية أخرى خاصة القاهرة، بما تملكه من تاريخ وجغرافيا سياسية غاية في الأهمية الاستراتيجية داخل الشرق الأوسط، وقد انعكس هذا الأمر بصورة مباشرة على الأوضاع في تركيا، لدرجة أنّ الحديث الدائر الآن في تركيا هو بيع ممتلكات الدولة التركية إلى قطر للحدّ الذي أضحت معه الأصابع القطرية واضحة وممتدة، داخل نقاط عديدة في الاقتصاد التركي.

وبالتالي علينا أن نتوقع أيضاً أنّ الدوحة عليها أن تطلب وبقوة مقابل لكل تلك الاستثمارات التي تضخها في الشرايين المتصلبة للاقتصاد التركي، وعلى خلفية ذلك، أتعجب وانتقد بشدة أن تكون تلك العلاقات مقابل خسارة العواصم العربية الأخرى، سواء كان ذلك من الناحية السياسية أو الاقتصادية، ولا يمكن أن اتصوّر ذلك في صالح المواطن والدولة التركية، كما أزعم أنّ ذلك كله يصبّ في خانة السلطة ومحاولاتها الدؤوبة لاستمرار حضورها الثقيل.

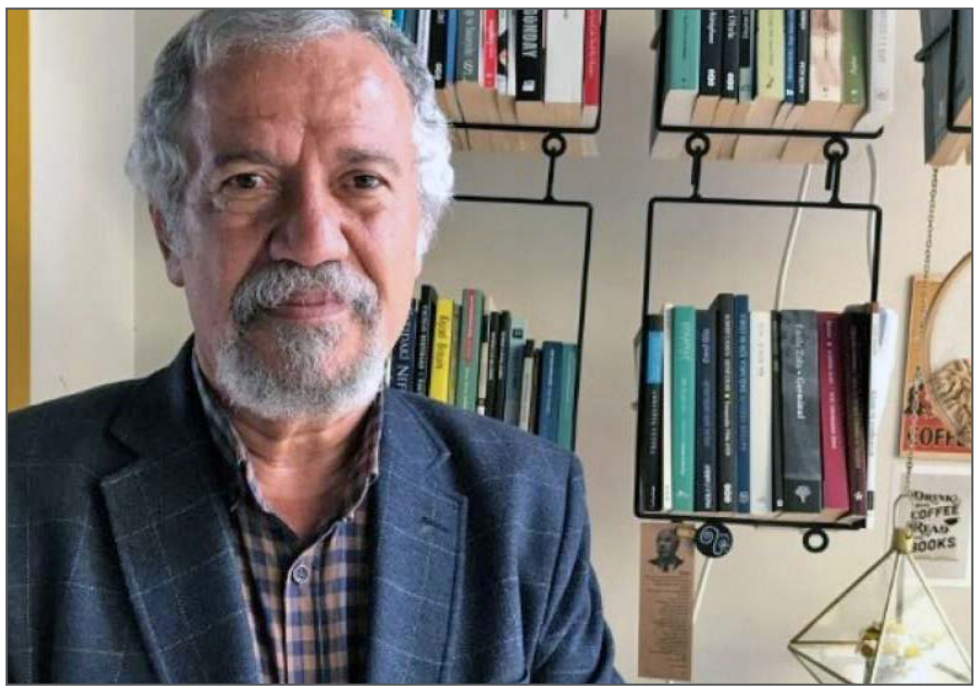

بركات قار

النظام الرئاسي حتى في عمره القصير كشف حجم المخاطر التي تواجهها تركيا، جرّاء إقصاء مؤسسات الدولة في المشاركة بالحكم

■ تزداد قبضة أردوغان الأمنية ضد كافة أصوات المعارضة، خاصة من الحزب الشعوب الديمقراطية.. ما تقديركم لأثر الاعتقالات على وحدة السلم والأمن المجتمعي في تركيا؟

• رجب طيب أردوغان لا يترك مساحة حركة لأي صوت يخالفه الرأي، بل يعمد إلى أن يعزّز قبضته الثقيلة على المعارضة، خاصة ما يتصل بحزب الشعوب الديمقراطية، وقد طاولت الاعتقالات نوابه البرلمانيين وأعضاء الحزب، ووصل عدد المعتقلين من أعضائه إلى ستة آلاف وخمسمائة عضو، ورغم ذلك لم يتراجع عن مواقفه، لأننا نؤمن أن ما نتعرّض له تواجهه كافة القوى الديمقراطية والاشتراكية تحت دعاوى واتهامات باطلة.

ومن جهة أخرى، هناك الضغوط التي تتعرّض لها جماعة فتح الله كولن ضمن الجماعات الدينية والمذهبية التي كانت تتعاون معه في بادئ الأمر، ويهمني حقيقة أن أشير إلى اتّساع رقعه الأصوات المعارضة ضد أردوغان، ولهذا فسياساته القمعية تزداد شراسة وضراوة أمام الأصوات المعارضة، وذلك تحقيقاً لهدف استمراره في السلطة، وينبغي ألا أختتم إجابة هذا السؤال، دون التأكيد على أنّ حزبنا لا يتواجد في البرلمان، فقط بل هو حاضر بين صفوف الجماهير في تركيا، كما يتحرّك صوب قضايا الإنسان وحقوقه في الحرية والديمقراطية، فضلاً عن حقوق الأقليات خاصة القضية الكردية".

وذلك ما يصنع مسافة بيننا وأحزاب المعارضة البرجوازية الأخرى من حزب الشعب الجمهوري، والحزب الجيد؛ إذ كلهم الآن يضعون مسافة مع حزب الشعوب الديمقراطية لأنّه الحزب الوحيد الذي له تواجد قوي في البرلمان ومثله في الشارع، كما يحمل أجندة سياسية واجتماعية وحقوقية؛ حيث إنّه يدافع عن حقوق الإنسان والأقليات، ما يجعل استهداف الرئيس التركي له أمر متكرر، كما أنّ سياسة الاستقطاب التي يتبعها الرئيس التركي بين العلويين والسنة والأكراد والقوميات الأخرى، قسّمت البلد إلى جيتوهات طائفية وقومية ومذهبية، وبالتالي نحتاج لجبهة وطنية لتغيير النظام، ونتوقع أنّه يمكن أن يتغير النظام عبر تشكيل الجبهة الصلبة والقوية، خلال انتخابات نزيهة مع نهايات العام 2021، خاصة وأنّ قوى المعارضة مهيأة لهزيمة أردوغان، لاسيما بعد هزيمة النواب المنتمين لحزبه، في نحو عشر مدن كبرى في الانتخابات المحلية".

■ حزب العدالة والتنمية يوفر الدعم والملاذات الآمنة لتنظيم الإخوان المسلمين، كما يحتضن عدداً كبيراً من أعضائه وقياداته في البلاد.. هل يعكس ذلك توجهات دينية عند أردوغان، أم أن ذلك يبلور صورة البراغماتية في سياساته؟

• تقديري الخاص أنّ حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان يتبنّى دعم تنظيمات الإسلام السياسي من منطلق عقائدي يحقق له أهدافاً براغماتية، تتمثل في رغبته نحو زعامة المنطقة وقيادة توجهاتها؛ بيد أنّ نتائج تحركاته أصيبت بالفشل، ولم يعد بمقدوره سوى توظيف ما تبقى من أثر لهذه التنظيمات في عدد من المناطق، عبر انخراطها ضمن قوات المرتزقة في ليبيا وسوريا وأذربيجان، فضلاً عن استخدامهم ضد الأكراد في سوريا، ولذلك فرؤيتي تستقر أنّ الرئيس التركي سيحافظ على هذا التوجه رغم براغماتيته الشديدة التي تظهر في تبدل سياساته مرة بعد الأخرى.

في نهاية الـ 2020: دفاعاً عنّا فلسنا بخير

جمال الشوفي

كيف سيذكر التاريخ العام 2020؟ سؤال لليوم يبدو أنّه لم يجب عليه إلا الحلاج في عصر مضى، ومن سيبقى منّا للعام القادم والأعوام بعدها؟ سؤال أجابت عليه أسطورة جلجامش أيضاً في التاريخ، يبدو أنّني أهوّل الموضوع ربما، لكن بهذا الزمن عاد الثور ليغيّر حمل الأرض عن أحد قرنيه فحدث الزلزال، كما تحدّثت الأسطورة، ولكن زلزاله هذه المرة كان في العاطفة والإحساس والتواصل الإنساني، فسيذكر التاريخ أنّ فيروساً وكأنّه شبح، ولربما سيكون واحداً من سلسلة من الفيروسات غير المرئية، بدأت تهدّد البشرية، وهي في قمة علومها العصرية وأكثرها كشفاً لكل ما كان قد خفي عن الإنسان سابقاً بأحدث ابتكاراته التقنية فائقة الذكاء والقدرة.

سيذكر التاريخ أنّ الناس أُسرت في بيوتها، ومُنع الآباء من احتضان أولادهم، ومنعت من العناق والتحاضن والتواصل العاطفي والحسي، خُبّأت الوجوه خلف كمامة، ربما لتخفي تكشيرة ضجرنا وقلقنا، حوّلت المدن لأشباح ومحاذير ومخاوف لا تنتهي وتباعد اجتماعي عكس تعريف الإنسان بكائن اجتماعي.

كما وزُرع في النفوس الخوف من الحاضر والمستقبل، ولربما كان كل هذا مهول ومضخم إعلامياً لحاجة ما في نفس يعقوب، وشركات الأدوية والتنافس المحموم التقني والمادي غير المشبع لحاجات مصنعيه لليوم، ولا أعلم حقيقة أو أستطيع أن أجزم إثباتاً أو نفياً عما إذا كان كوفيد19-، مصنّع أو هرب من المخابر فعلاً، لكنّي على يقين أنّ عالم الفيروسات يغزونا، عالم من غير المرئيات، وكأنّها الأشباح تغزو سطح الكوكب، تهدّد الحب، العاطفة، التواصل الإنساني، الشحنات العاطفية، بالجمود والتبلّد، ولست على يقين أنّه آخر الفيروسات بل قد يكون ما بعده أشدّ فتكاً أو تكتفي البشرية من تجاربها الوحشية هذه، وأعلم أكثر أنّنا نودّع ناسنا، كبار السن منا يومياً، ولكني لا أعلم حقيقة ما انعكاسات وآثار هذا التعرّض المتتالي لهذا النوع من الفيروسات على مستقبل الجهاز العصبي والتنفسي للأطفال مثلاً، والذين لليوم أثبتوا مناعة كبرى أمام خطره اللحظي.

عام من الجمود، من التواصل الرقمي المقنّن، من تقنين العواطف والانتماء، عام من الهلع، مرّ على البشرية، كل هذا وقد أرخى بجثامة ثقله علينا نحن أيضاً، وكأنّه لا يكفينا ما قد مر بنا.

يسألني الأصدقاء عن بعد "كيفك؟" فأصمت ولا أعلم ما أجيب، أو عن أي شيء أجيب.. فنحن هنا في بلد الويلات والصعقات والصفقات لسنا بخير، ولم تعد مشاكل السنوات العشرة السابقة سوى جزء يسير من مشاكلنا، فقد اعتدنا مجرياتها وتجرعناها بهدوء، وباتت مألوفة لنا وما زلنا، على اعتيادنا، لسنا بخير. نحن، لسنا بخير أبداً.. ليس لأنّ كورونا يفتك بنا ليل نهار، ونودّع أصدقاءنا وكبار السن منا يومياً دون أية إجراءات تحدّ منه، بل ربما ثمة تشجيع على انتشاره على أوسع نطاق، وكأنّ هناك إرادة على إحداث قطع تاريخي بين الأجيال، أو اجتثاث البركة من مجتمعاتنا، كما هو متعارف عليه اجتماعياً، بموت أكبر عدد ممكن من كبار السن، وليس لأنّ البلد خربٌ والمعاش فيه بات معجزة فقط، وليس لأنّ آلاف الآلاف منّا قد قضوا بين اعتقال وقتل فردي وجماعي، وملايين هجّوا وهاجروا، وباتت مدننا مدن أشباح وحسب.

لسنا بخير أبداً، فليس لأنّ كعاب النعال والبساطير باتت تحكم الرؤوس والعقول، ولا لأنّ شراذم وهمج الزمن الحالي باتوا أباطرة تحكم وتأمر وتنهي، تخطف وتسلب وتغتال وحسب، وليس لأنّ اللغة باتت مفرغة من معناها، وباتت بضعة سطور أو كلمات باردة تحتلّ عناوين الإعلام على حساب قضايانا ومصيرنا.

فنحن القابعون في معبر الموت اليومي، الملاحقون على الهمسة والنفس والكلمة، الواقعون تحت وطأة كل عبء التاريخ وعتمته، فالكهرباء بالساعات، والخبز على بطاقة غبية، والأسعار في جنون ولا رواتب تفي عوز يومين من طعام.

نحن القابعون هنا بكل صنوف القهر والعهر والمكر السياسي والتاريخي والكلام المعسول حباً بالوطن رياءً، لسنا بخير.. ولم يشكل كل ما ذكرته أعلاه إلا جزءاً يسيراً منه، بل لأنّنا لليوم نصرّ على أنّ كل منّا غيفارا عصره أو سلطان زمانه، إنّه القائد العام الملهم والذي لا يشقّ له غبار، عسكرياً وسياسياً وتحليلياً، فبتنا شللاً وعُصباً تتناحر على الرأي والرأي المضاد والإقحام والتناكف الفارغ، وما من هدف سوى إثبات عقد نقصنا القهري المزمن.. ونصرّ عن سبق إصرار وعمد على التراشق والتهاتر والاستخفاف بتاريخنا، بمأساتنا، مطلقين شعارات رنانة هنا وأخرى هناك، واتّهام المختلف منا بالخيانة، كما تفعل سلاطين الحكم وجبابرة العصور، ولليوم لم نتفق على ألف باء السياسة وطريقة المشروع الوطني والهوية، فكل منا مشروع بذاته وهويته أيديلوجية وحيدة، وعلى آليّة إدارة شؤوننا المستعصية أصلاً، فنزيدها تعقيداً واستعصاء، وكأنّنا نصرّ على ساديتنا الثقافية والفكرية، حيث تكمن متعة القول بإيذاء الآخر حتى السعادة.. يا لعقدنا القهرية المتصلبة حدّ الإدمان. نهاية

ومع هذا ما زلنا نكابر، عفة مرة، وتجاهلاً أحياناً، وعجزاً عن مساوقة الانحطاط اللغوي أحياناً أخرى، وفي مرات ومرات، حتى لا نقطع السماحة من نفوس الكرام، أو كما قالت العرب يوماً "حتى لا نقطع النخوة من رؤوس الرجال".

الحرب صناعة، وأدواتها صناعة، والفيروسات صناعة، وسلطات القتل اليومي والقهر صناعة، وهذا ليس موقف من الصناعة، بل موقف حاد من لا إنسانية الصناعة، واستمرار تجاربها إلى ما لا نهاية، بلا حدود قيمية وإنسانيّة، من قوة الآلة التي صنعها العقل البشري، وأوغل من خلالها في الهيمنة والحيازة على كل شيء، حتى على مشاعرنا وعواطفنا، نحن البشر.

دفاعاً عن الطبيعة، عن محتواها البسيط والجمالي، عن احتضانها لنا بين الأشجار والسهول والحقول، عن احتضان بعضنا بعض، عن اتساع مساحات روحنا وأذرعنا لبعض، عن وجودنا الحسي والعاطفي، عن عدم ملاحقتنا على حرية الكلمة والتعبير عن تعاضدنا، حتى يستفيق الحلاج مرة أخرى ويعالجها بتصوفها حين يستعصي الواقع بثقله عن العلاج، فلم تعد أرضه تحمل بعضاً منه، فقد باتت كل الأرض لا تحملنا، ولن يبقى منّا سوى من يستطيع أن يخلّد جلجامش في ذاته القمحية العصية على الفناء، فما بقي الثور يبدل عن قرنيه مكراً علمياً أو دهاء سياسياً أو بطشاً سلطوياً، ستبقى الأرض تشتاق عشتار وقصة الخصب والحياة، ولربما يأتي زمن نرقص، كما فعلها الهنود الحمر ذات يوم طرباً وحياة، فهذا عصر يستحق أن يسجل بالذاكرة بكل نكباته وويلاته، ويخلّد فرادة من تحدوه قولاً وكلمة ووجود.. ربما عندها يمكن أن نبدأ اكتشاف كيف نكون بخير.

هل ستكون سوريّا مستنقعاً للروس؟

قوات روسية وتركية في الشمال السوري

عمار ديوب

كرّر المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا، جيمس جيفري، في حوارٍ أخيرٍ معه، أنّه عمل طيلة خدمته من أجل أن تكون سورية مستنقعاً للروس، طالما لا يأخذون السياسة الأمريكية بعين الاعتبار.

إن كلمة مستنقع كبيرة بما يتعلّق بنتائج السياسية الروسية في سوريا، ولكن دون شك إنّ أمريكا لديها أساليب كثيرة لتشديد الحصار على الروس في سوريا، والأمر لا يقتصر على وجودهم العسكري في شمالي شرق سوريا، ولا على قانون قيصر، ولا يتعلّق بمشروع قرارٍ أمريكي، مؤخراً، قد يصبح قانوناً في الأشهر القادمة، وينصّ على شطب أيّة شرعية للنظام السوري، وبذلك تُغلِق أمريكا الستار على محاولات روسيا شرعنة النظام السوري مجدّداً، والتي بدأت منذ خيار أستانة وانتهاء بمؤتمر اللاجئين الفاشل في دمشق، والذي قاطعته دول العالم بسبب الرفض الأمريكي له.

أوصى جيفري خليفته في حواره مع جريدة الشرق الأوسط منذ عدّة أيام، بمتابعة السياسة الأمريكية ذاتها في سوريا. ونظراً لتعقيدات كثيرة تخصّ الوضع الأمريكي في العراق وتركيا، فإنّ تغييراً لصالح الروس في سورية لن يتحقق، وربما يحصل تشدّدٌ أمريكيٌ ضد السياسة الروسية في أكثر من مكان في العالم، وهذا يتعلّق بسياسة جو بايدن والديموقراطيين بعامة. سياسات الدول العظمى لا تتغير بسهولة، وبالتالي لم يغيّر ترامب بسياسات أوباما كثيراً، ولا سيما بما يخصّ سوريا، وكذلك لن يفعل بايدن، وهذا لا يُلغي أنّ معطيات كثيرة تغيّرت في العالم خلال الأربع سنوات الماضية، وكذلك خلال فترة حكم أوباما، وبالتالي هناك تغيير جزئي سيشمل سوريا في زمن بايدن، ولن يكون لصالح الروس، وربما يضعهم بخانة اليك.

بكل الأحوال، إنّ تطوّر الوضع السوري برمته، ووصوله إلى ترسيم النفوذ للدول المتدخلة، باستثناء بعض المناطق والتي يجري تقاسمها، وبصورة خاصة بين تركيا وأمريكا وروسيا، ربما يشي بأنّ تسوية معينة حان موعدها، وقطاف سوريا لا بد من جني محصوله.. الدول ليست جمعيات خيرية كما توهمت المعارضة من 2011، وحتى الوقت الراهن، والمتدخلة هذه، تريد الأموال والمصالح الجيوسياسية من سورية، وهذا ما وصلت إليه، فـ"لروسيا" أغلبية الاستثمارات في الاقتصاد السوري، ولإيران قطاعات كبيرة منه، ولتركيا سوق كامل في شمال سوريا، وكذلك للأمريكان، حيث خيرات الجزيرة السوريا. قضيتان يتم التركيز عليهما مؤخراً، مؤتمر اللاجئين، والانتخابات الرئاسية السورية في الصيف القادم، هاتان القضيتان فجرتا نقاشاتٍ قويّة في صفوف المعارضة، وتحديداً بعد قرار الائتلاف الوطني للمعارضة والثورة بخصوص تشكيل مفوضية عليا للانتخابات، وهناك الفشل في اللجنة الدستورية وعدم شرعيتها من أصله كما يشير بعض القانونيين المعارضين.

أرادت روسيا إخبار العالم عبر ذلك المؤتمر، أنّها ستعيد انتخاب الرئيس الأسد، وأنّ نظامه شرعي، وأنّ عودة اللاجئين ممكنة أو أنّ اللاجئين مدعوون للمشاركة في أماكن لجوئهم. إنّ قرار الائتلاف المُسيطَر عليه من تركيا جاء بهذا السياق، وبغضّ النظر عن تعليقه لاحقاً، ولو أضفنا سيطرة روسيا على اللجنة الدستورية بكل وفودها، وليس فقط عبر وفد النظام، وكذلك عبر التسوية مع الأتراك، ومنذ 2018 بصفة خاصة، بل منذ سيطرة النظام على حلب، فإنّ روسيا تريد عبر الانتخابات والتجديد، شرعنة وجودها في سورية، وهذا ما لن تعترض عليه تركيا وكذلك إيران، ولا ترفضه أمريكا. نعم أمريكا لا ترفضه البتة، وتؤكد أنّ شروطها تتعلّق بإخراج القوات الإيرانية والعودة إلى 2254، ومحاربة الإرهاب، وإنّ أيّة خطوة من قبل النظام نحو ذلك ستقابلها أمريكا بخطوة، وهذه رسالة الأمريكان للروس.

التطورات على الأرض تسمح بتقارب أمريكيّ روسي، سيما أنّ العصا الإسرائيلية لا تتوقف عن سوط الوجود الإيراني في سورية، ورغم محاولتنا توضيح اختلاف بايدن عن بوتين في سوريا، فإنّ سياسة بايدن الأساسية حول الوجود الأمريكي في سوريا، لن تتضمن تصعيداً مع الروس، وهنا يلتقي بايدن وترامب، حيث الخلاف الحقيقي لبايدن سيكون مع الصين بالتحديد، فهي من يُهدّد أمريكا عالمياً، وليس روسيا التي يمكن تركها في "الثلاجة" وحصارها هنا وهناك. ما لا يمكن السكوت عنه هي الصين، وهذا ليس بجديد، بل ومنذ أوباما، واستمر الأمر بعده، ولكن ترامب شكل كارثةً للسياسات الأمريكية عالمياً، حيث عزلَ بلده عن العالم، ما شكل فراغاً ملأته الصين، بعد أن كانت أمريكا وعبر العولمة والسياسات الليبرالية تهيمن على العالم، وجعله أكثر تبعية لأمريكا ولأوروبا، ولا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وتراجع دور روسيا العالمي، منذ أواخر ثمانينات القرن المنصرم.

الصراع بين الدول العظمى، لا يمكن تصويره على منوال الصراع بين سلطات الدول المتخلفة، لا، إنّ أمريكا، وهي تضع شروطاً على الروس، تقول بأنّها ستترك سوريا لروسيا شريطة تقيدها بالشروط الأمريكية، وفي حال عدم مراعاتها ذلك، فهناك التشدّد، والدخول التدريجي في المستنقع، حيث لا إعادة إعمار، ولا تعويم للنظام وشرعنته، ولا بإمكان روسيا جني المحاصيل، وحرمانها بشكل أكبر من ثروات الجزيرة السورية، والتشدّد في عقوبات قانون قيصر وعقوبات أخرى، وعبر أمريكا والاتحاد الأوربي، والآن هناك مؤشرات تؤكد أنّ عقوبات إضافية سيواجهها النظام، وقد تشمل العقوبات الوجود الروسي في سورية بأكمله.

لا يكتمل غوص روسيا في المستنقع دون ظهور حركة تحرّرٍ وطني سورية، وأمام هذا عقبات أكبر من كبيرة؛ إنّ أيّة مراقبة لوضع المعارضة وكتلها والبارزين فيها، توضح أنّ هذا ليس ممكناً من أصله، وما يحدث من انتقادات للائتلاف من رافضيه، والذين تكاثروا بعد قراره غير الصائب، لا يقدّم لنا معطىً جديداً، لوعي السياسة العالمية والإقليمية في سوريا، ولا وعي ضرورة ظهور معارضة قوية وفاعلة ومؤثرة، وبهدف تغيير نظرة العالم للوضع السوري بعامة وليس فقط لوضع المعارضة الهزيل.

إنّ روسيا تعاني من السياسات الأمريكية، بل إنّ عدم تصعيدها ضدّ إيران واعتمادها عليها وعلى تركيا من أجل سحق مناطق "خفض التصعيد"، أي المناطق الخارجة عن النظام، يمكن قراءته من جرّاء تأجيل روسيا لتسويةٍ مع الأمريكان، وكذلك عدم استعجال أمريكا نحو ذلك. رغم ذلك، إنّ قانون قيصر وقوانين جديدة تطبخ على مهلٍ، وحصار أمريكيّ أكبر، هو بداية الدخول إلى المستنقع، ولكن ذلك لا يعني أنّ هزيمة روسية تلوح في الأفق، وليس من اهتمام أمريكي أكبر من أصله بسوريا، وبالتالي هل تعي روسيا السياسات العالمية، والتي لم تتغير كثيراً منذ 2011 في سوريا؟ وهل تعي المعارضة أنّ دوراً جديداً، يجب أن يعود بها إلى الشعب السوري أولاً وإلى القرارات الدولية، جنيف 1، والقرارات 2118، و2254، التي تتضمن هيئة كاملة الصلاحيات وتقود مرحلة انتقالية في سوريا؟

الحلّ في سوريا باستبدال هذه المعارضة

مزن مرشد

الحرب السورية، الحرب التي كشفت الجانب المظلم من الإنسانية، الحرب التي ما تزال مستمرة لتكمل العشر سنوات بعد قليل، وما يزال الصراع المحلي والوطني والإقليمي ثم الدولي، والذي كنّا أولاً وأخيراً ودائماً ضحيته، ما يزال مستمراً في صمت ودموية وألم. الحلّ في سوريا

نجح بشار الأسد في الحفاظ على كرسيه الموروث، لكنه اليوم متربع على عرشٍ من دمار، نصف مواطنيه مهجرون أو لاجئون أو منفيون، وانتصر انتصاراً ساحقاً بسدّ كل أبواب العملية التفاوضية التي ترعاها الأمم المتحدة.

اليوم، يستعيد النظام، بدعم من روسيا وإيران طبعاً، الكثير من الأراضي التي سبق وخرجت عن سيطرته، ومع ذلك، تستمر هجماته على بعض المناطق، وبشكل منتظم.

منذ أيام داهمت إسرائيل قوات النظام الإيراني على حدودها السورية، وقبل ذلك، استأنف جيش النظام حملة قصف على آخر منطقة خارجة عن سيطرته في محيط إدلب، وما يزال هناك عدد قليل من العمليات التي يتم تنفيذها ضد تنظيم الدولة داعش في شرق البلاد، حيث ما تزال هناك قوات أمريكية وقوات روسية وبعض الفصائل في المنطقة.

لست متشائمة.. ولكني غير متفائلة أيضاً فالواضح أنه لم يتم حل شيء.

بين عامي 2014-2015، وقبل التدخل الروسي المباشر، كان الأسد يسيطر على 20٪ إلى 30٪ فقط من الأراضي، أما اليوم، فهو يسيطر على ما بين 60 إلى 70٪ من مساحة البلاد، ألا تدعو هذه الأرقام للتشاؤم؟ ألا تدعونا للشعور بالعجز والخسارة؟

الألم يعتصر البلاد من أقصاها إلى أقصاها، الناس على وشك المجاعة، الدمار لا يحصى، بعض المناطق أصبحت أثراً بعد عين، إعادة الإعمار بعيدة المنال بالوضع الراهن، عودة النازحين والمهجرين واللاجئين شبه مستحيلة مع بقاء الأسد على رأس السلطة، وبقاء الأفرع الأمنية وعمليات الاعتقال والإخفاء القسري، إضافةً للظروف المعيشية الراهنة. وزاد بالطنبور نغماً دخول القوات الروسية والشرطة العسكرية الروسية في القرى والمدن السورية كقوة أمر واقع، وهي القوة التي تحكم البلاد عملياً، فكيف نستطيع أن نسمي بلادنا "بالبلد"؟

بالأرقام ومنذ عام 2011، قُتل ما يقرب من 500 ألف شخص، ونزح أو نفي ما يقرب من 7 ملايين مواطن سوري، استقرّ معظمهم مؤقتاً في لبنان والأردن وتركيا، الدولار يرتفع بوتيرة تصاعدية يومية لم تشهدها سوريا منذ أكثر من عشر سنوات مضت، مساعدات إنسانية بمليارات اليورو، تذهب إلى مخيمات اللاجئين، حمى السَوق لخدمة العلم كما يسميها النظام، تصبح مثل الطاعون' فيُقتاد الفتية عن الحواجز للالتحاق بالخدمة العسكرية، منذ عمر الـ18 عاماً دون العبء بتأجيل الخدمة بسبب التعليم أو سواه، فلم يعد يهم النظام سوى رفد جيشه المغوار بالمزيد من البشر، وليصبح التجنيد كابوس المجندين فلا أحد يعرف كم ستطول مدة الخدمة.

ونأتي الآن إلى أهم عنصر في قيادة الحل السياسي المطلوب لتحقيق مطالب السوريين التي خرجوا من أجلها في آذار 2011، وهي المعارضة السورية الرسمية، ومقرّها تركيا، لنقف حائرين أمام سؤال يؤرق أي سوري ينتظر الحل العادل ورحيل النظام مع محاسبته: هل تخدم هذه المعارضة القضية السورية.. أم تنفذ أجندات ما لخدمة المصالح التركية وسواها في المنطقة؟ وباعتقادي فإنّ أي متابع جيد سيعرف الإجابة على هذه التساؤلات ويعفيني من الخوض فيها، فالحقيقة المرّة أنّ الثورة تراجعت بعد تشكل هذه الأجسام الرسمية ولم تتقدّم مع الأسف، فهذه المعارضة (الرسمية أقصد) لم تخدم إلا نفسها، والوطنيون الحقيقيون فيها استقالوا عندما أدركوا أنّ الأمر لم يعد بيد السوريين، واستمر كل من اكتفى بمكاسبه الشخصية ولا يعنيه سواها.

في الداخل السوري، ومع الاعتذار من بعض من أكنّ لهم الاحترام وتربطني بهم صداقة الأيام والعمل السياسي المعارض السابق للثورة بسنوات، فأنا ومع الأسف لا أعتقد بوجود معارضة في الداخل، ومن هم معارضون تحت سقف الوطن فهم برأيي بالضرورة غير قادرين على اتخاذ أي موقف حقيقي مطالب بإسقاط النظام، لأنّ الثمن الذي سيدفعونه عندها سيكون غالياً جداً، لذلك نجد غالبيتهم يطالب بالإصلاح، وإطلاق السجناء، وبعض الحريات، أي كما كانت المطالبات دائماً منذ ربيع دمشق مع القليل من رفع السقف ولكن إلى حد معين، لا يقترب من رأس النظام، والنظام ذاته يستغلّهم لمصلحته كقناع ديمقراطي لوجهه الديكتاتوري القبيح، فيزجّ بهم بالمؤتمرات الخارجية، وورشات العمل، مع ضمان عودتهم للبلاد، وباعتقادي فإنّهم في كل مشاركة خارجية لهم، بخضعون لتحقيق دقيق فور عودتهم.

أما المعارضين الذي وجدوا طريقهم إلى أوروبا والقارّة الأمريكية، وأستراليا، وبدؤوا يعيشون حالة من الاستقرار في دول لجوئهم، هؤلاء يحاولون جاهدين إسماع أصواتهم، ومحاولة إيصال حقيقة قضيتهم للعالم بطرق مختلفة، ومن حسن الحظ أنّ أكثرية هؤلاء هم من التيار الديمقراطي، وقلة قليلة جداً يمكن حسبانها على التيارات الدينية المختلفة -متشددة وديمقراطية دينية- لكن حتى الآن لم يستطع هؤلاء تنظيم أنفسهم، ليجتمعوا في جسم موحد، قادر على العمل المشترك وقادر على التأثير في عملية الحل السياسي السوري.

إن الملاحظات القليلة المذكورة أعلاه هي دليل على أن جائحة فيروس كورونا قد غيّرت بشكل إيجابي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم بأسره، في اتجاه يحمل الكثير من الخير والأمل في المستقبل، على الأقل في قطاع الحوكمة وعلى مستوى العلاقة بين الدولة والمواطن. إلا أن التحدي التالي الذي سيواجهنا فيما بعد انقضاء أزمة كورونا هو كيفية الحفاظ على هذه التحولات الإيجابية والبناء عليها.

الحوكمة في الشرق الأوسط ما بعد أزمة كورونا

داليا زيادة

سوف يذكر التاريخ أن عام 2020، عام جائحة فيروس كورونا، كان من أصعب الأعوام في تاريخ البشرية، بعد الطاعون الأسود في العصور الوسطى والحروب العالمية في القرن العشرين. لكن، على مدى الألفية الماضية، تصدت العبقرية البشرية للعديد من الأزمات العالمية وحولتها إلى فرص، وهذا الوباء هو حالة لا تختلف كثيراً عن ذلك، حيث بدأت بالفعل العديد من التغييرات الإيجابية على جوانب مختلفة من الحياة تتبلور في صورة فرص خلقتها محاولات البشر للبقاء على قيد الحياة في مواجهة ذلك الفيروس المجهري القاتل.

يسرد هذا المقال عدد قليل من الطرق التي غيرت بها أزمة فيروس كورونا، بشكل إيجابي، ديناميكيات الحوكمة، والتفاعلات بين السلطة السياسية والاجتماعية، في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كمثال على ذلك.

للحد من انتشار فيروس كورونا، كان لزاماً على كل دولة إغلاق حدودها وعزل نفسها عن بقية العالم، مع فرض حظر تجول محلي أو إغلاق كامل. وبالتالي، وجدت كل حكومة، في كل بلد، نفسها مجبرة على مواجهة الأزمة بمفردها في معركة صعبة لإنقاذ حياة الناس، مع الحفاظ أيضًا على اقتصاد مستقر ونظام حكم ثابت. ومن المفارقات أن الحكومات غير الليبرالية وغير الديمقراطية هي التي كان أداؤها أفضل في هذه المعركة. ربما، لأن هذه الحكومات تتمتع بسيطرة أقوى على شركات القطاع الخاص والمواطنين الأفراد ومعظم ثروة البلاد تحت سيطرة الحكومة.

لكن في خضم المعركة التي قادتها الحكومات ضد فيروس كورونا، حدث إعادة تعريف أو إعادة صياغة لشكل وتفاصيل العلاقة بين المواطن والدولة في دول المنطقة، بطريقة قد تؤثر إيجابياً على المستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن لم يكن على العالم بأسره. ويمكن تلخيص علامات هذه العلاقة الجديدة فيما يلي:

• أولاً: أصبح المواطنون أكثر نشاطاً في سد الفراغ في الخدمات التي تقدمها الحكومة، بدلاً من التذمر من فشل الحكومة أو مجرد انتظار الحكومة لإصلاح أجهزتها وخدماتها.

• ثانياً: أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر انخراطًا مع المواطنين على مستوى القواعد الشعبية في القضايا ذات الصلة المباشرة بتحسين نوعية حياتهم، مثل الإصلاح الاقتصادي والرعاية الصحية. في السابق، كانت منظمات المجتمع المدني، وخاصة في بلدان الربيع العربي، تركز في الغالب على الحقوق السياسية والحريات المدنية. ونتيجة لذلك، اعتبرتهم الحكومات جماعات مزعجة من السياسيين المتخفين في رداء المجتمع المدني، واعتبرتهم القاعدة الشعبية بمثابة النخبة المنفصلة عن الواقع. لكن الآن، فقد ساعد الدور المتزايد للمجتمع المدني بعد الوباء في تغيير هذه الصورة. على الأقل، غير من الطريقة السلبية التي تنظر بها الحكومات العربية، في أغلبها، إلى منظمات المجتمع المدني، وبدأوا في رؤيتهم كشركاء أساسيين في إعمار الوطن وخدمة المواطنين، وليس مجرد مجموعة من النشطاء السياسيين المثيرين للإزعاج.

• ثالثاً: أعادت أزمة فيروس كورونا تحديد الطريقة التي يعرّف بها مواطنو وحكومات المنطقة مفاهيم حقوق الإنسان وطريقة تناولها، فمنذ ثورات الربيع العربي، التي اندلعت في عام 2010، كان التركيز دائماً على الحقوق السياسية والمدنية باعتبارها قضايا حقوق الإنسان العالمية العابرة للدول. وفي المقابل، كان يُنظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن) على أنها قضايا داخلية يجب على كل دولة العمل على إصلاحها بمفردها. ولكن بسبب الوباء، أصبحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الآن قضية حقوقية عابرة للحدود أيضاً، وأصبحت البلدان حريصة على التعاون فيما بينها لتطويرها، مثلما شهدنا على سبيل المثال في تبادل المستلزمات الطبية والتكنولوجيا الطبية بين الدول في الأشهر القليلة الماضية.

• رابعاً: أعاد الوباء تحديد دور الجيش داخل الحكومة المدنية، وجدد النقاش القديم حول "الدور غير التقليدي" (الدور السياسي والاقتصادي) للقوات المسلحة داخل الدولة المدنية. حيث أنه ولفترة طويلة، تعرض الاستقلال الاقتصادي للقوات المسلحة، في مصر على سبيل المثال، لانتقادات شديدة بدعوى احتمالية تأثيره سلبياً على المنافسة في السوق وتقليص الفرص المتاحة للقطاع الخاص للنمو من خلال اقتصاد السوق المفتوح. لكن الوباء وضع هذه الحجة تحت الاختبار العملي، فمنذ بداية أزمة فيروس كورونا في مصر، على سبيل المثال، تردد القطاع الخاص في مساعدة الحكومة في إدارة الأزمة، بل إن كثير من شركات القطاع الخاص تعمدوا استغلال حالة الذعر بين المواطنين تجاه الفيروس المستجد، وحاولوا زيادة أرباحهم من خلال ممارسة احتكار السلع الغذائية والطبية الأساسية. في تلك اللحظة، تدخلت القوات المسلحة والمصانع الغذائية والطبية التابعة لها لتقديم "ترتيب موازٍ" جاهز لتلبية احتياجات الناس، وبالتالي أجبرت القطاع الخاص على التعاون ووفرت الحماية الاقتصادية اللازمة للمواطنين.

• خامساً: ساهمت جائحة فيروس كورونا في رفع قدرة الحكومة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات، فقد أدى الوباء إلى تسريع وتيرة التحول التكنولوجي للخدمات العامة والمؤسسات التابعة للدولة. في مصر، على سبيل المثال، شهدنا ثورة تكنولوجية في قطاعي التعليم والقضاء، كما تم استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف من قبل المرشحين للانتخابات البرلمانية لإدارة حملاتهم الانتخابية والتواصل مع ناخبيهم المحتملين، وقد ساهم هذا بشكل غير مباشر في الحد من الممارسات الفاسدة التي تحدث عادة خلال التجمعات العامة قبل الانتخابات للتأثير على الناخبين وشراء أصواتهم.

نظام الملالي في إيران.. قمع وإعدامات لا تنتهي

خالص مسور

بدون شك بالإمكان توصيف نظام الملالي في إيران بتوءم داعش في الإجرام وباستمرار إحكام الإعدامات التي تطال المواطنين الإيرانيين المدنيين الأبرياء والمشاركين بالمظاهرات السلمية، في سبيل الحرية ولقمة الخبز والعيش الكريم.

هذا الشعب الذي ابتلي بكوابيس الملالي، الذين استطاعوا باستغلال الدين والطائفية الاستحواذ على الحكم في ليلة ظلماء من تاريخ الشعب الإيراني العريق، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية، تشكّل إيران الدولة الثانية في العالم بعد الصين في تنفيذ أحكام الإعدام بدون أسباب وجيهة وبمحاكمات صورية لا تتوافر فيها أدنى شؤون العدالة، وليصبح بذلك نظام الملالي حكام الدولة الأولى الراعية للرعب والإرهاب في الشرق الأوسط والعالم كله.

ويعطي الملالي لأنفسهم حق الإعدامات بدون رادع أو حياء، فلنسمع هذا الملا الجلاد، غلام رضا شريعتي، محافظ خوزستان، في تصريحه التبريري المشين في معرض حديثه عن المظاهرات الشعبية فيقول: (نظراً لتعرّض مدينة ماهشهر التي تتمتع بإمكانات اقتصادية وتجارية، لمثل هذه الظروف، فهذا يدل على أنّ هذه الإجراءات منظمة ومدروسة ومخطط لها مقدماً، ولها هدف معين). وبموجب هذا التصريح وتخرصات أمثاله من المسؤولين الإيرانيين الكبار تم إعدام كوكبة من المشاركين بالمظاهرات من خيرة الشعب الإيراني، بجميع طوائفه ومكوناته، لكن لنسأل، فتحت أي ظرف قام الملالي بانقلابهم ضد الشاه محمد رضا بهلوي ليطلقوا العنان لولاية الفقيه ويتحكموا بها برقاب البلاد والعباد؟.

فمنذ استلام الخميني الحكم وحتى اليوم، لم ينقطع العنف في البلاد، إذ تجري إعدامات واسعة النطاق ضد جميع المكونات الإيرانية، وخاصة الكرد والعرب والبلوش وغيرهم، نساء ورجال، بحجج واهية قد لا تنطلي على أحد.

وأشهر من أعدمهم الملالي، المتّخذون من سلاح الدين والطائفية ستاراً لجرائمهم، هو قتل رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، عبد الرحمن قاسملو، وأعوانه في مدينة فيينا، بأقذر أنواع الخيانة والغدر وهم في حالة مفاوضات مع الملالي عام 1989، ومنهم الشاب الكردي إحسان فتاحيان، الذي تعرّض لتعذيب وحشي مثير قبل إعدامه، فحكم بالسجن عشر سنوات من قبل محكمة سنندج، ولكن عندما حاول الاستئناف، فحكمت المحكمة الأعلى في مدينة سنة عليه بالإعدام، ونفذ فيه الحكم بعد ذلك شنقاً حتى الموت، كما نفذ الحكم في الإيرانية، ريحانة جباري، البالغة من العمر 26 عاماً، بتهمة قتل أحد رجال الأمن الذي اعتدى عليها جنسياً، فأوصت جباري التبرع بعضائها للمرضى الفقراء، فكانت أحلم وأكثر إنسانية من طغمة الملالي الحاكمة. ومؤخراً، إعدام المصارع الإيراني، نويد أفكاري، والذي اتّهم بالمشاركة في الاحتجاجات المناهضة للنظام السيء الصيت، مما أدّى إلى ارتكاب الفظائع بحق المتظاهرين، وآخر من أعدم قبل أيام هو مدير قناة آمد، السيد روح الله زام، بتهمة مثيرة للجدل.

ويظهر بوضوح أهداف الملالي الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فتحت يافطة الدين والطائفية يظهرون العداء المزيف لإسرائيل، للتلاعب بنفسية الفلسطينيين والعرب لتحقيق مصالح دولتهم القائمة على الظلم والإرهاب، وبهذا يتم استخدام البعد الآيديولوجي الذي يرتكز إلى أسس دينية ومذهبية وقومية، يريدونها مدخلاً لامتداد نفوذهم إلى عدة دول عربية، للهيمنة عليها وإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، والتدخل في شؤون العراق وسورية ولبنان واليمن معاً، ومن ثم التحكم بالموقع الاستراتيجي لهذه الدول على ساحة الشرق الأوسط، والاستثار بخيراتها العميمة، عن طريق ممارسة الاغتيالات وإنشاء أحزاب الله، كأذرع إرهابية عسكرية لها ممتدة إلى الساحات الساخنة في الشرق الأوسط، والتحكّم بها في سباق محموم، وتطوير أسلحة فتاكة وخاصة الصواريخ بعيدة المدى، وليس آخرها السعي للحصول على السلاح النووي لتهديد أي من تسوّل له نفسه الوقوف أمام أطماع أصحاب اللحى الخادعة، ولكن ما يخدعون إلا أنفسهم وبسطاء الناس، ولنشر التشيّع في سورية واليمن والعراق، عبر التدخل على المستوى الإقليمي والعالمي، لتتبوّأ دولتهم المكانة التي تستحقها تحت الشمس، وحتى محاولات الملالي التحكّم بالحجّ، والعمل على تصدير ما يسمى بالثورة والتي هي طائفية وقومية أصلاً.

وكان من نتائج تصدير ما يسمونها بالثورة، قيام الحرب العراقية الإيرانية، ومحاولات الملالي مدّ نفوذها على الدول المجاورة، وحتى أبعد من المجاورة، كاليمن مثلاً، عن طريق الميليشيات الحوثية، لتعزيز موقف دولتهم في تعاملها مع الدول الأخرى، على مختلف الصعد التجارية والعسكرية والاقتصادية، وإحياء إيران الكبرى.

نظام الملالي وحالة عدم استقرار المنطقة

لاشك أنّ نظام الملالي في طهران أصبح عامل عدم الاستقرار في المنطقة والعالم، عن طريق أذرعه الإرهابيّة المختلفة، كميليشيا الحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، وباقي الأذرع المختفية، ومحاولة إضعاف السعودية، وتقوية مراكز السكان الشيعة هناك، وحتى محاولة الاستفراد بالحجّ الإسلامي -كما قلنا- والمواجهة مع السعودية، خاصة في المجال الطائفي والعسكري، ولذلك نرى هناك في اليمن حرباً غير معلنة بين السعودية وإيران، وذلك لإضعاف الدولة السعودية وزعزعة استقرارها، حتى يتسنّى لها إبعاد هذا العائق أمامهم وإزاحته جانباً، كقوة إقليمية سلمية يعتدّ بها.

لذا يجب مواجهة هذا الإرهاب المستفحل بالجهود الإقليمية والدولية، وبالفعل فأعضاء خلية إرهابيّة إيرانية يحاكمون الآن في بلجيكا بتهمة تفجير مكان اجتماع المعارضة الإيرانية، ولهذا كما نرى فإنّ نظام الملالي يعيشون اليوم ذروة اصطدامهم مع الدول الإقليمية والعالم، وكادت أن تصل الأمور في بعض الأحيان الى حافة الحرب، وكانت أخطر مواجهة بين إيران والغرب، في حادثة مقتل القيادي ورمز الإرهاب وإشعال الحروب المدعو "قاسم سليماني"، الذي لم تستطع إيران الانتقام له رغم تهديداتها النارية.

أما اليوم وكآخر احتكاك خطير بين نظام الملالي والغرب، تجلّى في حادثة اغتيال العالم النووي الإيراني، محسن فخري زادة، مؤخراً، وقد احتفظت إيران لنفسها بحق الرد والانتقام، ولابد أنّ سيناريوهات الانتقام إن جرت ستكون على شكل اغتيال شخصيات إسرائيلية في الخارج، أو صواريخ توجّه إلى الجولان، أو باستخدام الأذرع المختلفة، كحزب الله اللبناني وغيره، وهذه مجرد تكهنات. فهذا هو نظام الملالي في طهران الذين احمرّت لحاهم من دماء إعدامات الأبرياء والمناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية.

الاعلام الايرانية في العاصمة طهران

الإخوان ونهاية حقبة الاعتماد الغربي لهم

د. كمال اللبواني

تشير الكثير من المؤشرات والأحداث لعملية إلغاء اعتماد (cancelling credit) وسحب تفويض الغرب لتنظيم الإخوان المسلمين كلاعب سياسي دائم ومستمر في ملعب المعادلات السياسية في المنطقة، وبشكل خاص في مواجهة التيارات القومية العربية، أو حركات الديموقراطية، ناهيك عن الإسلام الجهادي، فدور الشعارات الإسلامية البراغماتية التي يرفعونها هو تسعير وإدامة الحرب داخل المجتمعات والدول، ضمن مخطط الغرب لاستنزاف كافة طاقات المنطقة ومحركاتها للتقدّم والاستقلال، وفرض استمرار تبعيتها وتخلفها وخضوعها.

ليست فقط حوادث الاعتقال والتفتيش التي طالت قادة الإخوان في فيينا تعتبر سابقة ومؤشراً لتحوّل تعامل أوروبا معهم، ولا سلوك شرطة فرنسا بحجّة الحجاب، وليس بيان هيئة العلماء في مملكة خادم الحرمين الصريح الذي يحرم هذه الجماعة ويصل حدّ تكفيرها، ولا تزايد التقارب التركي السعودي أو المصالحة القطرية الإماراتية، مع أنّها كلّها مؤشرات مهمة تعكس تحول جذري في النظر للإخوان والتعامل معهم، لكنها كلها تابعة لتغير استراتيجي أهم منها في نظرة الغرب، عموماً، وبريطانيا والولايات المتحدة، خصوصاً، لجماعة الإخوان ولأدوارها التي يمكن أن تلعبها، فالمنطقة العربية قد وصلت للحضيض بفعل الأنظمة المستبدة وبفعل الربيع العربي الذي دُفع بالإخوان لقيادته نحو الفشل والتطرّف والإرهاب، حتى صارت معظم دولها فاشلة أو شبه فاشلة، ولم تعد تحتمل المزيد من الضغوط، بل صارت بحاجة للمساعدات لكي تبقي على جدران سجونها التي تمنع أمواج عاتية من الهجرات، أو تصدّ موجات عاصفة من الإرهاب، فالحاجة اليوم ليست لزعزعة الاستقرار الذي كان الإخوان أهم عوامله ولاعبيه، بل للاستقرار الذي لا يعتبر الاستبداد عاملاً كافياً لتحقيقه.

ذلك من الناحية الموضوعية المتعلّقة بتغير مواقف الدول تبعاً لتغيّر المعطيات الجيوسياسية السابقة، لكن العامل الجيوسياسي الذاتي الذي جسده سلوك الإخوان هو أيضاً سبب لا يقلّ أهمية عن العامل الموضوعي، وهو رعايتهم للتقارب السني الشيعي ممثلاً بالتقارب التركي الإيراني شاملاً التحالف الحمساوي القطري ومحور الممانعة معها، وتنسيقهم مع منظمات الإرهاب وإدارتها في المنطقة. فذلك لا يمكن التغاضي عنه ولا السكوت حياله، فقد صدّق الممثل الدور الذي كلّف بلعبه وتقمص الشخصية التي أوكلت إليه، ونسي أنّه مجرد لاعب على خشبة مسرح تنتهي شخصيته بمجرد إسدال الستارة على العرض. ميل إدارة بايدن وقبلها أوباما ومعها الغرب، عموماً، لاعتماد إيران ومساعدتها لمدّ نفوذها كعامل استقرار واحتواء في منطقة شرق المتوسط، وقرب إعادة صياغة التفاهمات الاستراتيجية بين الغرب وإيران على أسس جديدة، سيكون قطعاً على حساب إضعاف تركيا، وتنظيم الإخوان كحلفاء محتملين لإيران، يمكنهم أن يكبّروا برأس إيران ويتسببوا برفع سقف مطالبها وطموحاتها بما لا تطيقه ربيبتهم إسرائيل، فالشرق الأوسط يحتمل توسع نفوذ إيران أو الإخوان، وليس كلاهما، لأنّ ذلك يفقد الغرب القدرة على التحكم والسيطرة بالمنطقة واللاعبين، ولما كان القضاء على تنظيم الإخوان أقلّ ضرراً وأكثر سهولة، لذلك اختار الغرب التضحية بهم على مذبح التوسّع الإيراني.

من تجمع لمناصري جماعة الاخوان

التحالف الأسود بين نظام الملالي والتنظيمات الإرهابيّة

عبد العزيز مطر

لا بد أنّ الجميع وصل لقناعة لا مفرّ منها وهذه القناعة ليست على مستوى الأفراد فحسب، وإنما على مستوى الدول والحكومات ومنظمات المجتمع الدولي ومؤسساته، أنّ من أعظم مشكلات العصر الحديث، هما متلازمتا الإرهاب والتطرّف، اللتان كانتا سبباً في الكثير من مستنقعات الصراعات والكثير من حمامات الدم التي حصدت أرواح عشرات الآلاف من الأبرياء في العالم، وكان للشرق الأوسط الكثير من هذا النصيب القاتم والأكبر من هذا الإرهاب.

ولا بد من الإشارة أنّ خطر تحالف الإرهاب والتطرّف بدا يظهر ويستفحل في الفترة بين نهاية القرن المنصرم وبداية الألفية الجديدة، وكان لظهور ما يسمى الثوره الإيرانية الإسلامية بشكل متزامن مع ظهور تنظيم القاعدة، حيث ظهرا بنفس التوقيت، أي نهاية عام 1989، وليس من باب المصادفة الدعم الكبير الذي قدّمه تنظيم الإخوان المسلمين لتوءم الشر تحت شعارات يستثمر فيها جميع حركات الإسلام السياسي بشقّيه، السني والشيعي، والتحدّث عن معاني فارغة، كالمقاومة والممانعة وغيرها، بتوجيه ودعم وتحالف مع تنظيم الإخوان المسلمين، الذي أصبح له امتدادات كبيرة في الأوساط السياسية والمؤسسات الرسمية لعدد من بلدان الشرق الأوسط، والذي استثمره التنظيم من أجل خدمة أهدافه وليس خدمة للشعوب أو الدول التي ينطلق منها أو خدمة للنهوض الاقتصادي والأمن المجتمعي والسلم الدولي، ونجم عن هذا التحالف أكبر الكوارث التي مزّقت عدداً من الدول، وعصفت بأخرى، وبات ذلك الحلف يهيمن على مقدرات عدد من الدول بعد إنهاكها بسلسلة من الحروب كما حدث في العراق واليمن وسوريا.

ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول الكارثيّة على الشعوب العربية والإسلامية، بدأ تحالف الشرّ بين نظام الملالي والقاعدة يستند إلى أدوات جديده في المنطقة، عبر أحزاب وشخصيات ترتبط إلى حدّ كبير بالحبل السري الذي يغذّي هذا التحالف، وهو الإسلام السياسي وحركاته المشبوهة، ومن منا لا يذكر هروب ولجوء قادة القاعدة من أفغانستان إلى نظام الملالي في طهران، والتي أمنت لهم الحماية والدعم من أجل إعادة استنساخهم في صور وتشكيلات أخرى، كداعش وحزب الله والنصرة وعصائب أهل الحق وفيلق بدر، وغيرها من التشكيلات التي تدور في فلك خدمة المشروع الإيراني حتى الآن، والذي يعتبر الموجّه والداعم الأول لنشاط هذه التنظيمات.

ورداً على من يتذرّع بوجود الخلاف الأيديولوجي بين مشروع نظام الملالي ومشاريع التنظيمات الأخرى، كالقاعدة وداعش والإخوان، فجميع الأحداث تؤكد أنّه لايمكن إيجاد خطوط حقيقية تفصل بين هذه المشاريع، وخصوصاً أهدافهم في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية القائمة على استعباد الشعوب ومقدراتها والإبقاء على حالة عدم الاستقرار فيها ومحاربة كل الوسائل والنظم الديمقراطية في هذه البلدان.

إنّ الحروب التي يشنّها نظام الملالي بالوكالة معتمداً على أدواته من تنظيمات وحركات تتسم بالتطرّف، سواء أكانت سنيّة وشيعيّة، هي أهم المشاكل التي تواجه عالمنا العربي والإسلامي والمجتمع الدولي، بشكل عام، على اعتبار أنّ هذه المخاطر جميعها من صناعة إيران التي أصبحت المصدر الأبرز والداعم الأكبر للتنظيمات الإرهابيّة في العالم، وكل من يختلف مع هذا السلوك العدائي والإرهابي لإيران وأذرعها فهو إرهابي وعميل لما يسمى الصهيونية، ويطال هذا الوسم وهذا الوصف كل من يناهض سياسة تحالف توءم الشرّ وداعميه.

إنّ هذا الخطر الكبير الذي طالما نبّهت منه منذ عقدين السياسة السعودية، وحاولت بكل ما أوتيت لحشد الجهود لتحجيم هذا الخطر قبل استفحاله، وقوبلت بسياسة الرفض والعداء من حركات الإسلام السياسي المرتبطة بشكل عضوي بالمشروع الإيراني، وعبر الكثير من وسائل الإعلام، أوضحت المملكة العربية السعودية أنّ نظام الملالي في طهران هو من يدعم الإرهاب، وهو من يدير بارتباط وثيق عشرات الميليشيات الشيعية الإرهابية عبر القرب الأيديولوجي وتنظيمات إرهابيه أخرى، كالقاعدة وداعش ومشتقاتها، عبر الارتباط المصالحي بتقديم التمويل والدعم مقابل خدمه سياسة الملالي ومرشدهم الأعلى الذي لا يختلف كثيراً في توجهه وسياسته عن المرشد الأعلى الآخر في باقي التنظيمات، أو الأمير أو الخليفة، وبات واضحاً قدرة النظام الإيراني على شنّ ضربات إرهابيه في جميع أنحاء العالم، أو إثاره القلاقل والصراعات في أي بلد، عبر قدرتها على استدعاء الكثير من أدواتها، من القاعدة وداعش وحزب الله، إلى المكان الذي ترغب في تحطيمه أو إشعال الحريق فيه.

هذا الأسلوب الذي يعتمده النظام الإيراني عبر الحروب عن طريق الإرهاب والوكلاء الإرهابين والقدرة على إنكار المسؤولين عن أعمال هذه الأدوات ليكون الرد أقل كلفة، كما حدث في الخليج العربي ومهاجمة المرافق المدنية والنفطيه في المملكة العربية السعودية، وتهديد دول أخرى عبر هذه الأدوات في حال تعارضت سياسات تلك الدول مع النهج العدائي الإيراني.

إنّ الوكلاء والتنظيمات الإرهابيّة التي ترتبط بالنظام الإيراني، والتي تحاول دوماً الحصول على الشرعيّة الدينية، كما هو الحال في النظام الإيراني لتبرير ما تقوم به، يؤكد عمق الترابط بين النظام الإيراني ووكلائه والتشاركيّة في الأهداف والمصالح عبر استخدام العنف والقتل لتحقيق هذه الأهداف هو ما يجعل من نظام الملالي بمثابة الأم لتنظيمات، كداعش وحزب الله والنصرة، وإذا كانت القرائن التي تدلّ على ذلك قد تأخرت في الظهور نتيجة غياب الوعي وغياب الرؤيه السياسية الاستراتيجيه لدى بعض حكومات الشرق الأوسط والبربوغندا الإعلاميه، التي رافقت منذ ثلاثه عقود ظهور توءم الشر، وجعلت المواطن في منطقة الشرق الأوسط، مغيباً عما يحيكه ويبيته المشروع الإيراني وأدواته، من القاعده والإخوان وغيرهم، إلا أنّ هذه القرائن بدأت بالظهور عبر السنوات القليلة الماضية، التي دلّت على عمق المشكلة واستفحالها.

إنّ تكاتف الشعوب في منطقة الشرق الأوسط وتعاون الحكومات للوقوف في وجه هذا المشروع الأسود ونسف أسسه وتدمير أوكار الدعم الذي تستمد منها أفعى الشر قوتها، هو أحد أهم السبل لمحاربة هذا الخطر، وإنّ تعميق مفاهيم التسامح وتعزيز القيم الإسلاميّة الصحيحة والفهم الدقيق لتعاليم الدين السمح وتعميمه ونشر قيمه، عبر الابتعاد عن التطرّف والقبول بالآخر والتعايش السلمي في هذه المنطقة والبناء المجتمعي المتماسك، هي أهم الوسائل لمعالجة هذه الكارثة، وقطع أذرعها المتمثلة بحركات الإسلام السياسي وتنظيماته وإنهاء الميليشيات الإرهابية، التي تدور في فلك المشروع الإيراني الفارسي الذي يريد الهيمنة على مقدرات المنطقة وشعوبها.